influence The Victorian Compromise in the Great Britain power 1837- 1901

"A study of compromise policy in Britain during The Victorian Era"

الوفاق الفكتوري وأثره في عظمة بريطانيا 1837-1901

((دراسة في سياسة الحلول الوسطية في بريطانيا خلال العهد الفكتوري))

ا.م.د. حيدر صبري شاكر الخيقاني

جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ

ملخص البحث:

هذا البحث يسلط الضوء على حالة التكيف والانسجام والتوافق التي كانت سائدة داخل المجتمع البريطاني في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال العهد الفكتوري(1837-1901) والتي اطلق عليها اسم الوفاق الفكتوري The Victorian Compromise، موضحا اثر ذلك الوفاق على عظمة بريطانيا وتقدمها، ومبينا الأهداف المشتركة لدى معظم أبناء ذلك المجتمع ومؤسساته والتي تدعو إلى المحافظة على مصالح بريطانيا ونظامها البرلماني العريق ودعم تقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذه الاسس كانت من العوامل الرئيسة التي جعلتها تتحول الى "إمبراطورية عظمى". يتألف البحث من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة. تناول الفصل الاول طبيعة النظام السياسي البريطاني واثر سياسة الحلول الوسطية على ذلك النظام، مسلطا الضوء على الاهداف المشتركة لحزبي المحافظين والاحرار، على الرغم من اختلاف ايديولوجيتهما، تلك الاهداف التي تدور حول اهمية تقدم البلاد وخدمة مصالحها الداخلية والخارجية والمحافظة على سلامتها، كما اوضح الفصل المذكور دور البلاط الملكي في الوفاق السياسي والانسجام الاجتماعي، ودور البرلمان في دعم سياسة الحلول الوسطية، واثر الوفاق السياسي على اتخاذ القرارات الخاصة بتعزيز النفوذ الخارجي. وتطرق الفصل الثاني الى اثر الوفاق الفكتوري على الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا وعلى عملية التقدم الاقتصادي التي شهدتها البلاد. موضحا اثار الثورة الصناعية على المجتمع البريطاني خلال العهد الفكتوري والنتائج الايجابية والسلبية التي تركتها تلك الثورة على طبيعة الحياة العامة في البلاد خلال تلك الفترة، وحالة الوفاق التي كانت سائدة والتي ساهمت في ذلك التقدم رغم كل تلك التحديات التي واجهت البلاد. اما الفصل الثالث فقد سلط الضوء على المظاهر الاجتماعية للوفاق الفكتوري موضحا تكيف ذلك المجتمع وتفاعل مكوناته فيما بينها تحت ظل التحديات والتغيرات الاقتصادية والسياسية الجديدة، والنتائج التي تركها ذلك الوفاق على تقدم البلاد على الرغم من التناقضات التي كانت موجودة داخل المجتمع، وموضحا اهم مظاهر ذلك الوفاق في الجانب الاجتماعي.

Abstract

During the Victorian era (1837- 1901) Britain witnessed a huge social, economic and political progress, which led to its emergence as a great and influential country worldwide. This progress was based on many essential factors. First, the conformity that characterized various parts and institutions of society despite their differences. This conformity was called The Victorian compromise. It is a state of harmony established on a common perspective that is shared by members of society and its institutions for the general welfare of the country.

The study includes an introduction, three chapters and a conclusion.

Chapter one tackles the political system of Britain and the compromise policy. It discusses the common objectives of the British parties which mainly revolve around the welfare of the country, even though there were disputes concerning the policies of these parties as well as the methods they followed in achieving them. In addition to that, the chapter shows the nature of the royal system and its role in the compromise policy, and the role of the parliament and the political community in achieving this policy.

Chapter two deals with the concept of the Victorian compromise in the light of the economic changes witnessed in Britain due to the Industrial revolution and its consequence on the community. Consequences included class distinctions and peaceful demands claimed by the poor classes without calling for revolution or for an overthrowing of the system. The demands were calling for reform and social justice.

Chapter three sheds light on the social aspects of the Victorian compromise clarifying how members of society adapted and interacted with the new economic and political challenges and changes, as well as the consequences of this compromise on the welfare of the country in spite of the difficulties which accompanied it.

المقدمة:

شهدت بريطانيا خلال العهد الفكتوري(1837-1901) تقدما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا كبيرا، وهذا جعلها دولة عظمى تتمتع بنفوذ كبير ليس في اوربا وحسب بل على صعيد العالم اجمع. وكانت هناك مجموعة من العوامل الرئيسة التي جعلتها تحقق ذلك التقدم، يأتي في مقدمتها الوفاق الذي كان سائدا بين مختلف قطاعات المجتمع ومؤسساته، على الرغم من الاختلافات التي كانت موجودة بينها، وقد أطلق على هذه الحالة اسم الوفاق الفكتوري The Victorian compromise ويمكن تعريفه على انه حالة من التكيف والانسجام وفق رؤية مشتركة، بين مختلف مكونات المجتمع ومؤسساته، من اجل تحقيق المصلحة العامة للبلاد انطلاقا من وجود أهداف مشتركة لدى معظم أبناء ذلك المجتمع ومؤسساته تدعو إلى المحافظة على مصالح بريطانيا ونظامها البرلماني العريق ودعم تقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذه الاسس كانت من العوامل الرئيسة التي جعلتها تتحول الى "إمبراطورية عظمى".

ونظرا لأهمية الوفاق الفكتوري واثره في تقدم بريطانيا من جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير حالة التكيف والانسجام بين مكونات المجتمع خلال تلك الفترة، فقد تم اختيار موضوع البحث لتسليط الضوء على مفهوم وطبيعة ومظاهر ذلك الوفاق، واثره في عظمة بريطانيا ونمو إمكانياتها الاقتصادية، وتحقيق استقرارها السياسي، وتوسع نفوذها الخارجي، مع تسليط الضوء على الاوضاع العامة التي كانت سائدة في المجتمع البريطاني آنذاك والتحديات التي واجهت بعض مكوناته، والدور الفعال للوفاق والانسجام الذي كان سائدا بين افراد المجتمع ومؤسساته، في تخطي جميع العواقب والتحديات التي واجهته على الرغم من الصعوبات والتناقضات التي كانت موجودة.

يتألف البحث من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة.

تناول الفصل الاول طبيعة النظام السياسي البريطاني واثر سياسة الحلول الوسطية على ذلك النظام، مع تسليط الضوء على ايديولوجية حزبي المحافظين والاحرار موضحا انه على الرغم من اختلاف السياسة التي اتبعها كل حزب لتحقيق اهدافه فان تلك الاهداف بشكل عام كانت متقاربة الى حد ما، تلك الاهداف التي تتلخص في تقدم البلاد وخدمة مصالحها الداخلية والخارجية والمحافظة على سلامتها، كما اوضح الفصل المذكور دور البلاط الملكي في الوفاق السياسي والانسجام الاجتماعي، ودور البرلمان في دعم سياسة الحلول الوسطية، واثر الوفاق السياسي حول اتخاذ القرارات الخاصة بتعزيز النفوذ الخارجي، كما اوضح الفصل حالة الوفاق التي كانت موجودة بين كل من البرلمان، والسلطة التنفيذية، والبلاط والتي مثلت بشكل واضح ذلك الوفاق داخل المجتمع وساهمت بتقدمه.

وتطرق الفصل الثاني الى اثر الوفاق الفكتوري على الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا وعلى عملية التقدم الاقتصادي التي شهدتها البلاد. موضحا اثار الثورة الصناعية على المجتمع البريطاني، والنتائج الايجابية والسلبية التي تركتها تلك الثورة على طبيعة الحياة العامة في البلاد خلال تلك الفترة، بما فيها التفاوت المادي الذي كان بين افراد المجتمع، مبينا بعض مظاهر الوفاق التي كانت سائدة ومنها مطالبة الفئات التي كانت تعاني من شظف العيش بحقوقها سلميا دون لجوء تلك الفئات الى الثورة او الى الدعوة لإسقاط النظام السياسي بقدر ما كانت تدعو في مطالبها الى الاصلاح وانصافها عن طريق اصدار التشريعات القانونية التي تكفل لها الحصول على حقوقها وتحقيق العدالة الاجتماعية.

اما الفصل الثالث والاخير فقد سلط الضوء على المظاهر الاجتماعية للوفاق الفكتوري موضحا تكيف ذلك المجتمع وتفاعل مكوناته فيما بينها تحت ظل التحديات والتغيرات الاقتصادية والسياسية الجديدة، والنتائج التي تركها ذلك الوفاق على تقدم البلاد على الرغم من التناقضات التي كانت موجودة داخل المجتمع ومكوناته.

الفصل الأول

النظام السياسي البريطاني وسياسة الحلول الوسطية

حزب المحافظين وحزب الاحرار "سياسة مختلفة وأهداف مشتركة":

يعد حزب المحافظين وحزب الأحرار من أهم الأحزاب البريطانية طوال العهد الفكتوري، ويعود ظهورهما[1]. الى القرن السابع عشر، وكان يطلق على حزب المحافظين اسم حزب التوري Torie Party، وعلى حزب الاحرار اسم حزب الويك Whig Party. وقد تنافس الحزبين على تولي الحكم في جميع الانتخابات العامة التي شهدتها البلاد في معظم سنوات القرن التاسع عشر. ويعود ظهور التنافس بين الحزبين الى فترة مبكرة من ظهورهما، فبعد سيطرت "حزب الويك" على الحكم خلال الفترة الواقعة ما بين(1721-1764) تبنى "حزب التوري" سياسة معارضة له، كما عارض تشكيل جيش دائم للبلاد وبررت قياداته تلك المعارضة بقدرة الأسطول البريطاني على الدفاع عن البلاد اذا ما تعرضت إلى عدوان خارجي، كما ساند التوري مصالح ملاك الأراضي الارستقراطيين على حساب المصالح الاقتصادية للطبقة البرجوازية. وفي الفترة الواقعة ما بين(1770-1830) سيطر التوري على السلطة ومع ذلك فأنهم ظلوا يوجهون انتقاداتهم إلى حزب الويك ومقترحاته. وفي عام 1830 تولى الأحرار الحكم اثر تولي الايرل غري Earl Grey[2]. رئاسة الوزراء خلال الفترة ما بين(تشرين الثاني 1830- تموز 1834) وبعد ذلك تمكن المحافظين من الوصول إلى الحكم مرات عدة خلال الفترة الواقعة ما بين(1834-1901) اذ بلغ مجموع سنوات حكمهم خلال الفترة المذكورة حوالي(28)[3]. عام. وفي عام 1834 تغير اسم حزب التوري الى اسم حزب المحافظينConservative Party بينا اصبح حزب الويك يعرف باسم حزب الاحرارLiberal Party . وكانت هناك العديد من الشخصيات القيادية المهمة في حزب المحافظين تولت تشكيل الوزارة اكثر من مرة ومن اهم هؤلاء: السير روبرت بيل Robert Peel [4] وبنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli [5] والايرل دربي Earl Derby [6] واللورد سالزبوري Lord Salisbury [7] وقد اتسموا بالحصافة والحنكة السياسية[8]. ومن الملاحظ ان روبرت بيل أول من وضع الأسس الإصلاحية الراديكالية لحزب المحافظين منذ عام 1834 وقام أثناء توليه رئاسة الوزارة للمرة الثانية خلال الفترة ما بين (اب 1841- حزيران 1846) بالعديد من المشاريع الإصلاحية العامة، وقد واصل

دزرائيلي بعد توليه رئاسة الوزارة للمرة الثانية خلال الفترة(شباط 1874- نيسان 1880) سياسة المحافظين الإصلاحية الجديدة التي تبناها روبرت بيل وحاول ان يظهر حزب المحافظين على انه حزبا راديكاليا[9].

ومن خلال دراستنا للدور الذي مارسه كل من الحزبين اثناء توليه السلطة سنلاحظ ان الحزبين على الرغم من اختلاف سياستهما الا ان اهدافهما العامة كانت متقاربة جدا فقد كانت من اهم الاهداف التي سعيا الى تحقيقها هي المحافظة على مكانة بريطانيا الدولية، وتطوير اقتصاد البلاد، والسعي من اجل اصدار تشريعات تساهم في حل المشاكل التي تعاني منها بعض فئات المجتمع، كما اهتم كل منهما بالقضية الايرلندية[10] وسعيا إلى إيجاد حلول لها لأنها كانت من القضايا المهمة التي عانت منها البلاد لسنوات طويلة[11]. كما اتسم العهد الفكتوري بظهور العديد من السياسيين المحنكين الذين كانوا حريصين على تحقيق المصالح العامة للبلاد وجعلوها اهم من المصالح الحزبية والشخصية. ولدينا أمثلة كثيرة على مثل هؤلاء السياسيين وعلى سبيل المثال نلاحظ انه في عام 1845 عندما حدثت المجاعة الايرلندية The Irish Famine [12]. كانت الوزارة محافظة برئاسة السير روبرت بيل وقد واجهت البلاد أزمة سياسية شديدة في ذلك الوقت بسبب تلك المجاعة وطالب الرأي العام بإلغاء قوانين الحبوبCorn Laws التي يتم بموجبها فرض ضرائب على الحبوب المستوردة من الخارج بهدف المحافظة على اسعار الناتج المحلي من الحبوب ونشط أعضاء عصبة إلغاء قوانين الحبوب Anti-Corn Law League [13] في مطالبة الحكومة والبرلمان بإلغاء القوانين المذكورة، وبينما تعاطف رئيس الوزراء روبرت بيل مع الايرلنديين ووجد ان من الضرورة إلغاء قوانين الحبوب عارضه بعض أعضاء حزب المحافظين في ذلك، وايده البعض منهم، وفي الوقت ذاته ساندته الكثير من أعضاء حزب الأحرار، وقد ادى عدم الاتفاق بين اعضاء حزب المحافظين على السياسة الواجب اتخاذها تجاه المجاعة الايرلندية ادى ذلك الى حدوث انشقاق داخل حزب المحافظين حول هذه القضية[14]. وكان بيل في بداية الامر على استعداد ان يوافق على تعليقها لمدة ثلاث سنوات على الاقل ولكنه اقتنع فيما بعد ان الغاء تلك القوانين امرا مهما لإنقاذ الايرلنديين الذين كانوا يموتون جوعا[15]، ونجح في النهاية بإلغاء تلك القوانين على الرغم من ان ذلك أدى إلى خسارته لمنصبه وسقوط الوزارة، ولكنه أعلن بعد انتهاء تلك الأزمة السياسية بأنه لم يكن نادما على ما فعله طالما ان ذلك الأمر سيخفف من العبء الملقى على كاهل الفقراء الذين أصابهم الضرر من جراء بقاء تلك القوانين وانه يعلم ان هؤلاء الفقراء سيذكرون ما قام به من اجلهم[16].

ومن الامثلة المهمة عن المواقف التي اتخذها حزبي المحافظين والاحرار في العهد الفكتوري من اجل تحقيق مصالح البلاد هي موقفهما تجاه مطالب الايرلنديين من اجل منحهم حقوقهم، ففي عام 1868 قدم زعيم الاحرار وليم ايوارت غلادستون William Gladstone [17] الى البرلمان مشروع قانون يتعلق بإلغاء الصفة الرسمية عن الكنيسة الايرلندية وقد ناضل بشكل كبير من اجل تحقيق ذلك[18]، كونه كان يرغب برفع الظلم عن الايرلنديين الكاثوليك ومنحهم حقوقهم الدينية، لأنه كان يدرك ان الايرلنديين الكاثوليك كانوا يعانون من القانون الذي يرغمهم على دفع العشر إلى الكنيسة الانكليزية التي لا يعتنقون تعاليمها لذلك عمل بعد توليه رئاسة الوزارة للمرة الاولى خلال الفترة ما بين (كانون الأول 1868- شباط 1874) بجد من اجل الغاء الصفة الرسمية عن الكنيسة الايرلندية وعلى الرغم من تحفظ أعضاء حزب المحافظين على المشروع في بداية الأمر الا أنهم اقروا في نهاية المطاف بالموافقة عليه بعد مناقشته في البرلمان وتمت الموافقة على المشروع رسميا في 26 تموز 1869[19].

وفي عام 1870 طرح حزب الأحرار مشروع قانون لائحة الأرض بهدف تحسين أوضاع الفلاحين الايرلنديين، اذ كان معظم الفلاحين في ايرلندا يستأجرون الأرض من أصحابها الانكليز والبعض من هؤلاء الملاكين لم يكن يقيم في ايرلندا بل في انكلترا، ويطلق عليهم اسم الملاكين الغائبين، وكان الفلاحون يعانون من تحكم أصحاب الأراضي بقيمة بدل الإيجار الذي يدفعه الفلاح فضلا عن ذلك فان صاحب الأرض اذا ما قرر اخراج الفلاح منها فانه لا يدفع له أي تعويض على التحسينات التي أجراها عليها، كما كان الفلاح يمنع من تأجير الأرض التي يستغلها الى مستأجر أخر. وقد أصدرت الحكومة البريطانية قبل عام 1870 بعض القوانين حول هذه القضية الا ان جميعها كان لصالح مالك الأرض[20]. وفي 15 شباط 1870 قدم غلادستون مشروع قانون الأرض الايرلندي Irish Land Act والذي اكد فيه على ضرورة منح الحق للمستأجر بتأجير الأرض التي يستغلها لفلاح أخر، وتعويض المالك للمستأجر في حالة إخراجه من الأرض عن الخسائر التي أنفقها على الأرض من اجل استصلاحها، وان يكون بدل الإيجار الذي يدفعه المستأجر لصاحب الأرض عادلا يتناسب مع إمكانيات الفلاح وقدرته المادية. وبعد مناقشات عدة جرت بين أعضاء البرلمان على المشروع ساندته معظم أعضاء حزب الأحرار كما ايده بعض أعضاء حزب المحافظين وقد اقر المشروع واصبح قانونا في الأول من اب 1870 [21]. وفي نيسان 1881 قدم الأحرار مشروع قانون الأرض الايرلندي الثاني Second Irish Land Act إلى البرلمان ولم يوافق عليه المحافظون في بداية الأمر ولكن بعد المداولات تمت الموافقة عليه وأصبح قانونا في 22 اب 1881 وأطلق عليه اسم قانون الفاءات الثلاثة Three F لأنه تضمن تحقيق ثلاث مطالب كل منها يبدأ بحرف (F) وهي تثبيت مدة الإيجار (Fixity of tenure) اذ منع بموجبه أصحاب الأرض من رفع قيمة بدل الإيجار على الفلاح طالما كان ملتزم بدفع ذلك البدل إلى المالك، وان يكون بدل الإيجار المفروض على الفلاح عادلا(Fair Lent) أي لا يشكل عبء كبير على الفلاح، وحرية الفلاح في بيع حق استغلال الأرض(Free sale) [22].

ونلاحظ ايضا ان من الأمثلة الأخرى عن سعي حزبي الأحرار والمحافظين، من اجل تقديم المصلحة العامة على المصالح الحزبية والشخصية، ان حزب المحافظين على الرغم من سياسته المعروفة في المحافظة على مصالح الطبقة الارستقراطية الا انه عندما أدرك ضرورة توسيع حق الانتخاب ليشمل فئات جديدة من المجتمع لم يتأخر عن الموافقة على ذلك، علما ان هذا الأمر كان فيما سبق يطالب به حزب الأحرار ويعارضه الكثير من زعماء حزب المحافظين، وبعد طرح مشروع لائحة الإصلاح البرلماني لعام 1867 في البرلمان تمت الموافقة عليها في 15 آب 1867 واصبح قانونا وبموجبه منح الحق للعديد من المواطنين بالمشاركة في الانتخابات وزاد عدد الناخبين الجدد واصبح (938,000) ناخب. ومن الملاحظ انه على الرغم من ان المحافظين هم من

طرحوا مشروع الإصلاح البرلماني المذكور الا ان الرأي العام لم يساندهم بالأغلبية في انتخابات عام 1868 التي كانت نتيجتها لصالح الأحرار ولعل ذلك يعود الى زيادة شعبية حزب الأحرار وثقة ناخبيه به[23].

وكانت من مظاهر الحلول الوسطية في العهد الفكتوري ظهور شخصيات سياسية مختلفة في الآراء حول بعض القضايا السياسية ولكنها في الوقت ذاته متفقة على تحقيق مصالح البلاد، ولعل ابرز مثال على ذلك شخصيتي زعيم حزب المحافظين بنيامين دزرائيلي وزعيم حزب الاحرار وليم ايوارت غلادستون . فمنذ ان شكل اللورد دربي وزارته الثالثة التي استمرت خلال الفترة(1866-1668) نلاحظ ان من ابرز الشخصيات التي ضمتها هي شخصية وزير المالية بنيامين دزرائيلي، الذي كان يعارض في سياسته زعيم الأحرار وليم غلادستون، وأصبح التنافس ما بين هذين الرجلين واضحا ولسنوات عدة خلال العهد الفكتوري، ولم تشهد بريطانيا كثيرا مثل هذين السياسيين المحنكين والمتنافسين لخدمتها، وينحدر دزرائيلي من عائلة يهودية ايطالية الاصل. وكان والده من المهتمين بدراسة الآداب، ودزرائيلي نفسه عرف بأنه روائي أولا قبل ان يكون سياسي، على العكس من غلادستون الذي نشر أولا كتابا عن المبادئ التي تنظم العلاقات ما بين الكنيسة والدولة والذي حمل عنوان علاقة الدولة مع الكنيسة The State in its relations with the Church [24]. وقد عمل دزرائيلي محاميا في السابعة عشر من عمره، ورشح نفسه الى الانتخابات أربع مرات من اجل نيل عضوية البرلمان ونجح اخيرا في ذلك عام 1837. وبينما اعجب أعضاء البرلمان بشخصية غلادستون منذ بداية حياته السياسية وتوقعوا له مستقبلا جيدا نلاحظ ان دزرائيلي لم يحصل على مثل هذا الاعجاب في بداية حياته السياسية بل قوبل الخطاب الاول الذي القاه في البرلمان بالسخرية من بعض الاعضاء الا ان دزرائلي كان واثقا من نفسه ولم يهتم لردود الفعل كثيرا على خطابه المذكور واكتفى في نهاية هذا الخطاب بالقول: ((سأجلس الان ولكن سيأتي الوقت الذي تسمعوني فيه)). وقد اثبتت السنوات التالية بالفعل حنكته وبراعته الكبيرة في السياسة. وبعد ان كسب موقعه عن طريق معارضته لسياسة السير روبرت بيل حول موضوع الغاء قوانين الحبوب عام 1846 أصبح من اكثر اعضاء حزب المحافظين معارضة لزعيم حزب الاحرار وليم غلادستون وسياسته. فقد كان دزرائيلي يمتلك حنكة سياسية جيدة مكنته من توقع نتائج بعض الاحداث إلى حد ما، وعلى سبيل المثال نلاحظ ان دزرائيلي عندما أدرك ضرورة توسيع حق المشاركة بالتصويت في الانتخابات البرلمانية نجده لم يتأخر عن المطالبة في ذلك بهدف تحقيق نصرا سياسيا ودعما شعبيا لحزب المحافظين[25]. وعلى الرغم من ان هذا الإجراء كان يصب في خدمة حزب الأحرار كون هذا الحزب كان يدعوا الى توسيع حق المشاركة في الانتخابات قبل حزب المحافظين، الا ان دزرائيلي لم يتأخر عن دعم الإصلاح عندما أدرك اهميته في تحقيق مصالح البلاد، فضلا عن توقعه ان الاصلاح المذكور سوف يساهم في دعم شعبية حزب المحافظين، لذلك سانده بشدة وتمكن من اقناع بعض أعضاء حزب المحافظين المعارضين للإصلاح المذكور وجعلهم يعلنون تأييدهم له وبذلك قدم حزب المحافظين مشروع قانون الإصلاح للبرلمان[26]، ولم يكن دزرائيلي يرغب في البداية بتوسيع حق التصويت بشكل كبير. وقوبلت محاولة كسب الشعبية بالمعارضة، ولكن الاحرار طالبوا بتوسيع الحق بشكل كبير وشن غلادستون وجون برايت John Bright[27] حملة دعائية كبرى استقطبت اعداد كبيرة من العمال في المناطق الصناعية ذات الكثافة السكانية العالية. وقدما تعديلات الى البرلمان على مشروع قانون توسيع حق الانتخاب الذي قدمه المحافظون الى مجلس العموم، ولم يستطع دزرائيلي معارضة التعديلات التي طرحها الاحرار على المشروع واتي تقضي بتوسيع حق المشاركة اكثر مما طالب به المحافظون[28]. وبعد مناقشة المشروع في البرلمان تم اتفق الحزبين على التعديلات التي اجراها الاحرار عليه وعلى اثر ذلك تمت الموافقة والمصادقة المشروع واصبح قانونا في 15 آب 1867[29].

منح قانون الاصلاح البرلماني لعام 1867 حق التصويت في المدن لجميع الذين يمتلكون دورا ويدفعون ضرائب الفقراء Poor rates، وجميع الساكنين الذين يدفعون (10) باوند في العام بشكل إيجار والذين مضى على سكنهم سنة واحدة، وفي الكونتيات لجميع العمال الذين يدفعون ضرائب مقدارها(12) باوند في العام، وهذا القانون منح حق التصويت للكثير من العمال. ورحبت به الكثير من فئات المجتمع وهذا الامر هو الذي بين لدزرائيلي اهمية ما قام به فيما بعد. حتى ان زعيم المحافظين انذاك اللورد دربي وصف انجاز دزرائيلي بقوله: ((انها وثبة في الظلام))، وقال عنه اللورد سالزبوري الذي عارض المشروع: ((انه حدث أوضح عدم النزاهة السياسية التي لا مثيل لها في تاريخنا)). وكان على دزرائيلي ان يتحمل الكثير من العبارات وردود الفعل القاسية من قبل رفاقه في الحزب ممن عارضوا المشروع منذ البداية، وفي العام التالي من صدور قانون الاصلاح جرت الانتخابات العامة وتحديدا في كانون الاول 1868، واعتقد دزرائيلي ان المصوتين الجدد سوف يبدون عرفانهم بالجميل بالتصويت لحزبه. ولكن ذلك لم يحدث لأن المبادئ الحزبية أقوى من ذلك[30]. وفاز الأحرار في تلك الانتخابات بـ(387) مقعد في البرلمان مقابل(271) مقعد لحزب الاحرار وتولى الاحرار تشكيل الوزارة التي ترأسها وليم ايوارت غلادستون للمرة الأولى واستمرت بالحكم خلال الفترة ما بين(1868-1874) [31].

وشهد العصر الفكتوري ظهور العديد من الاتحادات والجمعيات الاشتراكية كان من أهمها الاتحاد الديمقراطي Democratic Federation عام 1881، والاتحاد الديمقراطي الاشتراكي Social Democratic Federation عام 1884، والجمعية الفابية Fabian Society عام 1884، اضافة الى بعض الاحزاب العمالية مثل حزب العمال المستقلIndependent Labour Party عام 1893، وحزب العمال "البريطاني" Labour Party عام 1900، وقد مارست تلك الاتحادات والأحزاب نشاطها بحرية ووصل بعض أعضائها الى البرلمان بعد فوزهم بالانتخابات [32].

ولعل ظهور الاتحادات الاشتراكية والاحزاب العمالية في المجتمع البريطاني يبين لنا ان الحكومة البريطانية كانت لا تمنع عمل مثل تلك الاتحادات والمنظمات والاحزاب على الرغم من ان بريطانيا تعد آنذاك من أهم الدول الرأسمالية الاستعمارية التي فيها الكثير من السياسيين الذين لا يحبذون بعض المبادئ الاشتراكية الا انهم لم يعارضوا عمل تلك الاتحادات والأحزاب انطلاقا من الحرية السياسية والنظام البرلماني الديمقراطي الذي كان سائدا في البلاد.

البلاط الملكي ودوره في الوفاق السياسي والانسجام الاجتماعي:

مارست الملكة فكتوريا طوال فترة حكمها لبريطانيا دورا فعالا في المحافظة على طبيعة النظام السياسي البرلماني الديمقراطي الذي يعود بجذوره الى قرون عدة في البلاد، وكانت لا تتأخر عن التدخل في الشؤون السياسية من اجل توجيهها نحو الأفضل لذلك نلاحظ اثرها الفعال في توجيه السياسية البريطانية سواء الداخلية أو الخارجية في بلادها طوال فترة حكمها[33]. وذلك من خلال النصح والتحذير والتوجيه وهي الحقوق التي منحتها الأعراف البريطانية للملك والتي ذكرها المفكر والكاتب البريطاني والتر بيجهوت Walter Bagehot (1826-1877) في كتابه الموسوم بـ " الدستور الانكليزي English Constitution " الذي صدر في لندن عام 1867 والذي أوضح فيه الأعراف القانونية في بريطانيا[34].

وارتبطت الملكة فكتوريا بعلاقات وطيدة مع معظم رؤساء الوزراء البريطانيين في عهدها ولا سيما مع اللورد ملبورن Lord Melbourne [35] وروبرت بيل وبنيامين دزرائيلي وكان هؤلاء لا يترددون عن الأخذ بمشورتها ونصحها تجاه العديد من القضايا السياسية الداخلية والخارجية على السواء. وعلى الرغم من انهم كانوا يدركون ان من يتولى العرش في النظام البرلماني البريطاني ليس من حقه ادارة الشؤون السياسية بنفسه الا ان توجيهاتها كانت تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل جميع السياسيين وفي مقدمتهم رؤساء الحكومات وذلك لانهم كانوا يدركون رجاحة آرائها، ولا سيما في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، بفضل الخبرة المتراكمة التي أصبحت لديها من خلال السنوات الطويلة التي قضتها على العرش ومداولاتها مع العديد من الشخصيات السياسية المحنكة الذين تمكنت بريطانيا بفضلهم من فرض هيمنتها على مناطق عدة من العالم وأصبحت تمتلك نظم اقتصادية وإدارية وبرلمانية من أفضل النظم التي كانت موجودة في العالم آنذاك[36]. اما بعض السياسيين الذين حاولوا تجاهل نصائح الملكة فقد وقفت موقفا حازما تجاههم بل وتمكنت في عام 1851 من حث رئيس الوزراء جون رسل John Russell [37] على إقالة وزير الخارجية اللورد بالمرستون Lord Palmerston [38] من منصبه كونه تجاهل بعض توجيهاتها ونصائحها وأرسل برقية تهنئة إلى الحكومة الفرنسية الجديدة التي شكلها لويس نابليون Louis Napoleon [39] في فرنسا [40]. والأمثلة عديدة في هذا الجانب ونستذكر منها على سبيل المثال ايضا موقفها الحازم تجاه روسيا التي حاولت التوسع على حساب الدولة العثمانية في حرب القرم(1853-1856) وكذلك في الحرب الروسية-العثمانية(1877-1878). فضلا عن ذلك فقد كان للملكة أثرا فعالا في السياسة التي اتخذتها الحكومات البريطانية طوال فترة حكمها إزاء العديد من القضايا السياسة مثل القضية الايرلندية والقضية الهندية والقضية المصرية وطبيعة العلاقات مع كل من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية[41].

ومن ذلك يتبين لنا ان العلاقة بين الملكة فكتوريا ورؤساء وزرائها في العهد الفكتوري كانت علاقة توافقية تخضع لمبدأ الحلول الوسطية اذ لاحظنا من خلال تأثير الملكة في القرار السياسي ان السياسيين الذين تولوا الحكم في عهدها ومن كلا الحزبين لم يعترضوا على ذلك وكانوا يأخذون نصائحها وآرائها بنظر الاعتبار قبيل اتخاذ قراراتهم لذلك نجد ان هذا الوفاق كان من الأسباب المهمة التي ساعدت على اتخاذ القرارات الأفضل للحكومات البريطانية طوال العهد الفكتوري[42]. وفضلا عن العلاقة التوافقية التي كانت بين العرش ورجال السياسة، خلال العهد الفكتوري، نجد ان هناك علاقة مترابطة بين الشعب من جهة والمؤسسة الملكية من جهة أخرى وخير مثال على ذلك وقوف معظم البريطانيين موقفا معارضا إزاء الدعوة التي ظهرت من قبل بعض أعضاء البرلمان عام 1871 من اجل إقامة نظام جمهوري، فقد أدرك البريطانيون أهمية المحافظة على النظام الملكي العريق في بلادهم[43]. لا سيما وان الملكة فكتوريا كانت مثالا جيدا من ناحية الالتزام بالأخلاق الحميدة والمحافظة على العادات والتقاليد العريقة، فبالإضافة إلى كونها ملكة تسعى الى تقديم كل ما يمكن تقديمه من اجل تعزيز عظمة بلادها نجد انها كانت في الوقت ذاته زوجة مخلصة وأم حريصة على انجاز واجباتها تجاه أولادها على أفضل وجه وقد ساهمت تلك خصال في تعزيز التوافق بين الملكة وشعبها الذي كان يكن لها كل الاحترام والتقدير طوال فترة حكمها بينما لا نجد مثل تلك المشاعر بين الحاكم والشعب في السنوات التي سبقت العهد الفكتوري[44].

دور البرلمان في دعم سياسة الحلول الوسطية:

تطور النظام البرلماني البريطاني تدريجيا إلى ان وصل إلى ما اصبح عليه في العهد الفكتوري. وتعود بدايات ذلك التطور إلى القرن الثالث عشر الميلادي بعد صدور لائحة العهد الأعظم Magna Carta عام 1215. وخلال الفترة الممتدة ما بين القرن الثالث عشر الميلادي والقرن التاسع عشر الميلادي صدرت العديد من التشريعات التي سارت بالنظام البرلماني الى مرحلة متقدمة نسبيا، سواء عما كان موجود في بريطانيا نفسها ام مقارنة مع النظم السياسية في الدول الأوربية الأخرى[45].

وخلال العهد الفكتوري نلاحظ ان البرلمان البريطاني يتكون من مجلسين هما: مجلس العموم الذي يتم انتخاب أعضاءه بموجب انتخابات عامة تجري عادة كل أربع سنوات، ومجلس اللوردات الذي يحصل أعضاءه على عضويته وفق ضوابط محددة، وكان لكل مجلس من هذين المجلسين صلاحياته. وكانت من مهام أعضاء البرلمان مناقشة مشاريع القوانين المطروحة والتصويت عليها. ومن الملاحظ ان النظام البرلماني تطور بشكل كبير في بريطانيا خلال القرن التاسع عشر وذلك بفضل الإصلاحات البرلمانية التي طرأت عليه ولعل أهمها إصلاح عام 1832 وإصلاح عام 1867 وإصلاح عام 1884 والتي توسع بموجبها منح حق الانتخابات لفئات عديدة من المجتمع. وعلى سبيل المثال ان أهم ما تم بموجب إصلاح عام 1832 هو إعادة توزيع المقاعد البرلمانية المخصصة للدوائر الانتخابية، وتم بموجبه الغاء المقاعد الانتخابية المخصصة للقصبات التي يقل عدد سكانها عن (2000) نسمة، ومنح حق الانتخاب لكل ذكر ناضج يستأجر دار ببدل إيجار قيمته (10) جنيهات سنويا. وهذا الإصلاح أدى إلى زيادة عدد الناخبين حتى بلغ عدد الناخبين الجدد حوالي نصف مليون ناخب[46]. ومن الواضح انه كان هناك انسجام في عمل البرلمان البريطاني بين مجلسيه في معظم سنوات العهد الفكتوري وعلى الرغم من ان مجلس اللوردات كان يتمتع بحق نقض أية

مشاريع قوانين تعرض عليه، بعد مصادقة مجلس العموم عليها، الا اننا نلاحظ ان السمة المميزة لمجلس اللوردات خلال ذلك العهد هي المصادقة على معظم مشاريع القوانين التي كانت تحصل على موافقة مجلس العموم [47].

وفي 15 آب 1867 أقرت لائحة الإصلاح البرلماني والتي منح بموجبها حق الانتخاب لجميع المستأجرين كما تم بموجبها إعادة توزيع بعض المقاعد البرلمانية على المدن البريطانية بما يتناسب مع عدد سكانها. ومنح الحق بموجبها لأعداد كبيرة نسبيا من السكان بالمشاركة بالانتخابات[48]. وفي إصلاح عام 1884 تم إعادة توزيع المقاعد البرلمانية على المدن حسب عدد سكانها ومنح حق التصويت للعمال الزراعيين وتم تعديل الشروط المالية التي كانت تفرض على الأفراد من اجل السماح لهم بالاقتراع، وهذا الإصلاح أدى الى زيادة عدد الناخبين الى حوالي (2,000,000) [49]. ومن الملاحظ ان مشاريع قوانين هذه الإصلاحات ما كانت تمرر في البرلمان لولا لم يكن هناك وفاق عليها بين معظم السياسيين من كلا الحزبين ومن كلا مجلسي البرلمان كونها تصب في خدمة البلاد النظام البرلماني للبلاد.

اثر الوفاق السياسي حول اتخاذ القرارات الخاصة بتعزيز النفوذ الخارجي:

شاركت بريطانيا خلال العهد الفكتوري بالعديد من الحروب خارج القارة الأوربية فضلا عن الحملات العسكرية التي كانت ترسلها من اجل تعزيز سيطرتها على المناطق الخاضعة لها. وكان من أهم تلك الحروب والحملات هي: حروب الأفيون Opium Wars[50] مع الصين الأولى خلال الفترة (1839-1842) والثانية(1860-1866)، والحروب الأفغانيةAnglo-Afghan Wars الأولى (1839-1842) والثانية (1878-1880)، والحروب الانكليزية السيخية Anglo-Sikh wars في شمال غرب الهند (1845-1846) والثانية(1848-1849)، وحرب القرم The Crimean War مع روسيا(1853-1856)، والحرب لقمع الثورة الهندية The Indian Rebellion [51] عام 1857، وحروب البوير Boer Wars الأولى(1880-1881) والثانية(1899-1902)، والحرب البريطانية المصرية Anglo-Egyptian War عام 1882، والحرب على السودان، والتي تسمى الحرب المهدية Mahdist War خلال الفترة(1881-1899) [52]. وكان البرلمان البريطاني عادة يساند جميع الإجراءات التي كانت تتخذها الحكومة من اجل تعزيز النفوذ الاستعماري للإمبراطورية البريطانية والمحافظة عليها.

ونجحت بريطانيا طوال العهد الفكتوري بالمحافظة على مكانتها الدولية وقد ساعدها على ذلك النفوذ السياسي الذي كانت تتمتع به بالإضافة الى قوتها البحرية التي تستند على اسطولها البحري الذي كان على استعداد للدفاع عن مصالحها في مختلف بحار العالم، اضافة الى تفوقها المالي وعلى الرغم من سياسة العزلة المجيدة التي كان يطالب بها بعض السياسيين في عام 1871 الا ان تلك العزلة لم تكن عزلة تامة عن الاحداث التي كانت تحصل في اوربا وخارجها بل كانت الحكومات البريطانية تتدخل بدون تردد عندما يقتضي الامر ذلك من اجل الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية ويصف المؤرخ الفرنسي بيير رنوفان تلك السياسة بقوله: ((وكانت هذه السياسة المتمازجة والمتحركة، والتي تقوم على الحلول الوسط، هي التعبير عن الطبيعة القومية للإنجليز. فكان الانجليزي يعيش بغرائزه وبإيحاءاته، وكان متمسكا بعزته البريطانية، وفي اعتقاده بتفوقه، ويعيش بقوة عزيمته، وبصلابته وإصراره، ومؤيدا في ذلك بنجاحه في كل ميدان الحياة الاقتصادية. وكان يعرف جيدا انه من اللازم القيام بسياسة خارجية نشطة، مادام لبريطانيا العظمى مصالح تدافع عنها في كل مكان)) [53]. ولعل هذا الوصف يوضح لنا مدى حرص البريطانيين في المحافظة على نفوذهم الخارجي.

الفصل الثاني

اثر الوفاق الفكتوري على الاوضاع الاقتصادية في بريطانيا

ظهرت الثورة الصناعية في بريطانيا، منذ العقد الاول من النصف الثاني من القرن الثامن عشر، قبل غيرها من دول القارة الأوربية الاخرى. وكانت هناك مجموعة من الاسباب ساعدت على ذلك ومن أهمها: توفر رأس المال اللازم لنمو وتطور الصناعة، وتوفر اليد العاملة، وظهور المخترعين، وتوفر المواد الأولية الطبيعية. واخذ انتاج المصانع البريطانية يزداد تدريجيا وقد ظهرت تلك الزيادة بشكل اكثر وضوحا منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر اذ شهدت الصادرات البريطانية من السلع المصنعة خلال الفترة ما بين (1837-1901) تقدما كبيرا نسبيا عما كان عليه قبل تلك المدة وارتفع انتاج العديد من المواد الاولية الى اضعاف المرات[54]. كما شهد مجال الاتصالات هو الاخر تقدما كبيرا خلال العهد الفكتوري، وكان من ابرز مظاهر ذلك التقدم مد العديد من خطوط البرق بين المدن الرئيسة. كما تم عام 1866 مد أسلاك تحت مياه المحيط بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مما سهل من عملية الاتصال السلكي وهذا ساعد على سرعة نقل الإخبار بين البلدين. وشهد قطاع النقل هو الاخر تقدما واضحا خلال الفترة ما بين (1825-1870)، فمنذ عام 1825 افتتح أول خط سكة حديد للقاطرة البخارية في انكلترا بين مدينتي ستوكتن Stockton ودارلنغتون Darlington وفي عام 1830 افتتح خط سكة حديد بين مدينتي مانشستر Manchester وليفربول Liverpool، وتوسع العمل في انجاز خطوط السكك الحديدية بعد ذلك تدريجيا، فبينما كان طول سكك الحديدة في انكلترا حوالي (49) ميل في اوائل خمسينيات القرن التاسع عشر أصبح طولها حوالي (15300) ميل عام 1870، كما تم ربط العديد من الخطوط الفرعية مع بعضها وقد ادى هذا التوسع على ربط معظم المدن الانكليزية والاسكتلندية بشبكة من خطوط النقل بالقاطرات البخارية فيما بينها. اما في مجال صناعة تكرير النفط نلاحظ في الخمسينيات من القرن التاسع عشر اكتشف كيمياوي اسكتلندي اسمه جيمس يونك James Young (1811-1883) طريقة لتكرير النفط الخام واستخراج مواد منه مثل دهون التزييت والبارافين والكيروسين وهذه المواد استخدمت بشكل واسع في صناعات عدة[55] ومن خلال هذا التقدم في مجال الصناعة والانتاج يتبين لنا مدى تقدم اقتصاد البلاد اثر التغيرات الكبيرة التي طرأت على قطاعي الصناعة والتجارة.

التفاوت في توزيع الثروة والمطالبة سلميا بتحقيق العدالة الاجتماعية :

ادت التطورات الاقتصادية التي شهدتها بريطانيا منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولا سيما في مجال الصناعة والتجارة الى تحسن الاوضاع الاقتصادية داخل البلاد ولكن هذا التحسن لم يشمل فئات المجتمع كافة بشكل عادل بل كان هناك تفاوت واضح بين تلك الفئات من ناحية توزيع الثروة بين الافراد وقد كانت الهوة واسعة بين الطبقة العاملة من جهة وبين اصحاب رؤوس الاموال من جهة اخرى. لذلك اخذ افراد الطبقة العاملة يبحثون عن السبل التي يمكنهم من خلالها الحصول على حقوقهم من اجل تحسين اوضاعهم العامة، ومن الملاحظ ان معاناة الطبقة العاملة في اوائل العهد الفكتوري كانت تعود لأسباب متعددة فبالإضافة الى الاستغلال الذي كان يتعرض له افراد تلك الطبقة من قبل اصحاب رؤوس الاموال نجد ان ظروف المعيشة وظروف العمل كانت تشكل عبء كبير على افراد تلك الطبقة اذ ادى توسع المدن البريطانية الرئيسة وانتشار المصانع فيها وزيادة عدد السكان[56] الى صعوبة الظروف المعيشية للعمال اذ كان معظمهم يعيشون في مناطق لا تتوفر فيها اوضاع صحية مناسبة ويعانون من اوضاع معيشية صعبة للغاية ويخضعون لاستغلال ارباب العمل[57]، ولو اجرينا مقارنة بين اوضاع العمال في بريطانيا قبل الثورة الصناعية وبين اوضاعهم بعدها سنلاحظ ان الفلاح أو الحرفي الريفي في القرن الثامن عشر على الرغم من كونه كان يعمل بجهد اكبر ويعيش في سكن غير مريح ويرتدي ملابس رثة الا انه كان سيد نفسه ولا يخضع لتعليمات صاحب العمل، التي كان يخضع لها عمال المصانع في المدن في القرن التاسع عشر، كما كان يمتلك ارض خاصة به وبعض الضمان من خلال توفير بعض المال اثر بيع الفائض من الانتاج. كما انه كان يتلقى الدعم، في الغالب، من ابناء المجتمع المحلي الذي يعيش فيه عندما يحتاج الى المساعدة. بينما نلاحظ العامل في المصنع او المنجم أو المسبك في العهد الفكتوري لا يتمتع بذلك، الا نادرا، وكان معظم عمال المصانع يعملون لمدة ما بين(12-14) ساعة يوميا في مصانع تفتقر للبيئة الصحية المناسبة اضافة الى المخاطر التي كانوا يتعرضون لها اثناء العمل ناهيك عن عمال المناجم الذين يقضون معظم أوقاتهم في العمل تحت الأرض ومعظمهم كان يعاني من امراض الجهاز التنفسي. إضافة الى ذلك فان العمال في اوائل العهد الفكتوري كانوا يفتقرون للضمان الاجتماعي وكان صاحب المعمل يفرض غرامة مالية على العامل في حالة غيابه عن العمل او تأخره عنه، كما كان معظم العمال يرتدون ملابس رثة ويتناولون طعام غير صحي وكذلك يعيشون في اماكن غير صحية ويفتقرون الى مقومات الراحة. فضلا عن ذلك فقد كان أصحاب المصانع يفضلون تشغيل الأطفال والنساء لأنهم يمنحونهم اجر اقل من الاجر الذي يحصل عليه العمال من الرجال البالغين. ومن الملاحظ انه في الحياة الريفية السابقة لم يكن الفلاحون والعمال يجدون صعوبة في الحصول على العمل اما في حياة المصانع فبسبب التوسع في استخدام المكائن وتقدمها تقنيا اصبح الطلب على العمال يقل تدريجيا وهذا ولد البطالة بين عمال المدن في بعض الحالات، ولا سيما في اوقات الأزمات الاقتصادية[58] التي حدثت في بريطانيا خلال المدة رهن الدراسة. ولكن على الرغم من ظروف العمل والسكن الصعبة التي كان العمال يعانون منها الا ان التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع البريطاني خلال العهد الفكتوري أدت إلى تحسن الأوضاع المعيشية تدريجيا للعديد من العمال لا سيما بعد ان سخر الكثير من الإنسانيين ودعاة الإصلاح جهودهم من اجل إنصاف الطبقة العاملة وتحسين أوضاعها وفي الوقت ذاته تمكن العمال من تنظيم عملية المطالبة بحقوقهم عن طريق تشكيل النقابات العمالية التي أصبحت من أهم المؤسسات التي تعبر عن مطالبهم. ومن الملاحظ انه على الرغم من الثروات الكبيرة[59] التي جنتها بريطانيا من الثورة الصناعية الا ان مشكلة توزيع الثروة بين الافراد لم يكن عادلا وكان هذا الامر من المشاكل التي عانت منها بعض فئات المجتمع. وقد ظهرت آثار ذلك التفاوت بشكل واضح على المستأجرين والعمال الزراعيين وعمال المصانع في المدن الذين كان اغلبهم بدون ملكية خاصة، وكانت أوضاعهم المعيشية تتطلب منهم العمل لساعات إضافية للحصول على أجور الكفاف في الوقت الذي كان فيه الرأسماليين يجنون أرباح طائلة من الصناعة[60]. ولكن على الرغم من هذا التفاوت نلاحظ ان هناك انسجام واضح بين فئات المجتمع على الرغم من وجود ذلك التفاوت وكانت بريطانيا في العهد الفكتوري من الدول الصناعية الكبرى بل كانت في طليعة الدول المصدرة للعديد من المواد المصنعة كما انها كانت تحتل المراتب الاولى في تفوقها الاقتصادي في اوربا. ومن خلال استعراضنا لاهم التغيرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع البريطاني في العهد الفكتوري نلاحظ ان هناك حالة من الانسجام ساهمت الى حد كبير في استمرار عملية الانتاج وتقدمها على الرغم من عدم وجود عدالة اجتماعية تامة داخل المجتمع من جانب توزيع الثروة وتحسين ظروف العمل ولكن تلك الحالة لم تستمر طويلا بفضل النضال الذي مارسته الطبقة العاملة لتحقيق مطالبها دون اللجوء الى الثورة على نظام الحكم القائم بل اتسم ذلك النضال بطابعه السلمي بعيدا عن الثورات والانقلابات التي شهدتها بعض الدول الاوربية للمطالبة بالإصلاح خلال المدة ذاتها. بل كان البرلمان البريطاني من اهم الاماكن التي كان يتم فيها المطالبة بإصدار التشريعات التي تحقق العدالة الاجتماعية وقد اصدر هذا البرلمان تشريعات عدة طوال العهد الفكتوري والتي ساهمت بشكل فعال في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع بشكل كبير نسبيا.

الطرق السلمية التي اتبعتها الطبقة العاملة للمطالبة بحقوقها

من خلال دراستنا لتاريخ أوربا في القرن التاسع عشر نلاحظ ان الأوضاع السياسية في العديد من الدول الأوربية اتسمت خلال الفترة الواقعة ما بين(1830-1848) بعدم الاستقرار، اذ شهدت دول أوربية عدة حدوث ثورات أدت إلى تغيير بعض الأنظمة السياسية التي كانت قائمة فيها[61]. اما في بريطانيا فقد اختلف الأمر بشكل واضح ولم تحدث ثورة فيها ضد نظام الحكم القائم طوال العهد الفكتوري وهذا لا يعني ابدا ان العدالة الاجتماعية كانت سائدة في المجتمع، كما لا يعني ان جميع المواطنين كانوا يتمتعون بجميع حقوقهم السياسية كما لا يعني ان الأوضاع الاقتصادية كانت جيدة لجميع الافراد، بل من يطلع على تاريخ بريطانيا خلال العهد الفكتوري سيلاحظ ان هناك بعض الفئات في المجتمع البريطاني كانت محرومة من الحقوق السياسية بما فيها حق المشاركة بالانتخابات العامة، هذا الحق الذي لم يكن يتمتع به الكثير من أبناء المجتمع، وعلى الرغم من صدور قانون الإصلاح البرلماني عام 1832، والذي تم بموجبه أعادت توزيع المقاعد البرلمانية المخصصة للمدن والقصبات بما يتناسب الى حد ما مع عدد سكانها،

ومنح حق المشاركة بالانتخابات العامة لبعض فئات المجتمع التي كانت محرومة منه بعد ان جعل الوضع المادي للشخص من الشروط التي تؤهله للحصول على حق التصويت، الا ان الكثير من الفئات كانت محرومة من هذا الحق وفي مقدمتها الفقراء ومعظم أبناء الطبقة العاملة[62]، في الوقت الذي كانت فيه أعداد الطبقة العاملة في بريطانيا تزداد تدريجيا بفضل التقدم الصناعي والتوسع في إنشاء المصانع كما كانت معاناتهم تزداد بسبب ظروف العمل غير المناسبة في المصانع والاوضاع المعيشية الصعبة التي يعانون منها في الوقت الذي لم يحصلوا فيه على حقوقهم السياسية كاملة[63]. ومع كل ذلك فاننا نلاحظ ان الطبقة العاملة في بريطانيا خلال العهد الفكتوري لم تقدم على استخدام العنف الثوري ضد الحكومة او النظام الملكي من اجل تحقيق مطالبها، كما حدث في بعض الدول الأوربية، بل طالبت بالحصول على حقوقها سلميا عن طريق المطالبة بها في البرلمان من خلال بعض الاعضاء المتحمسين لإنصافها. ولعل لجوء قيادات الطبقة العاملة الى البرلمان من اجل تحسين اوضاعها يعود إلى قناعة معظم ابناء تلك الطبقة بالإصلاح السياسي من جهة، ولإدراك مدى خطورة أعمال العنف على مستقبل البلاد من جهة أخرى، لاسيما وأنهم كانوا يدركون طبيعة النظام البرلماني البريطاني وسعى حزبي المحافظين والأحرار إلى إصدار تشريعات لتحسين أوضاع الطبقة العاملة وكان ذلك من الأسباب المهمة التي جعلت الطبقة العاملة تلجأ إلى المطالبة السلمية بمنحها حقوقها السياسية، ولم تلجأ إلى الثورة.

مارست القيادات العمالية البريطانية منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر دورا فعالا للمطالبة بحقوق العمال وتوحيد صفوفهم وتجسد ذلك في ظهور بعض الحركات والتنظيمات لتحقيق ذلك ومنها الحركة الوثائقية Chartism movement التي تأسست في ثلاثينيات القرن التاسع عشر وكانت تهدف إلى تحسين أوضاع الطبقة العاملة ومنحها بعض الحقوق البرلمانية ويمكن ان نعدها بشكل رئيس على انها حركة الطبقة العاملة من أجل نيل الديمقراطية البرلمانية كخطوة نحو الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي. وهي قضية شعور ضد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت مربكة وغير عادلة وكان ظاهرها سياسي ومضمونها اقتصادي[64]، ومن العوامل المهمة التي جعلت العمال ينضمون الى تلك الحركة هي الأوضاع المعيشية الصعبة التي كانوا يعانون منها ومن الملاحظ ان الطبقة العاملة لم تنتفع، بشكل تام، من الازدهار الاقتصادي الذي عم بريطانيا ولا سيما في مجال الصناعة والتجارة، والذي أصبح واضحا في النصف الاول من القرن التاسع عشر، كما ان تلك الطبقة لم تنل حقوقها السياسية كاملة آنذاك، وكان هناك تناقضا واضحا بين فئات المجتمع. من حيث توزيع الثروات فبينما كانت الطبقة الفقيرة تزداد فقرا كان الأغنياء من أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي الزراعية الكبيرة يزدادون ثراء وتلك الأوضاع جعلت بعض القيادات العمالية وبعض البرلمانيين ودعاة حقوق الإنسان يطالبون بإنصاف الفقراء من ابناء تلك الطبقة، وعلى اثر ذلك تأسست في بريطانيا نقابات ومنظمات وجمعيات مهمتها المطالبة بتحسين أوضاع العمال[65]. ومن الملاحظ ان أنصار الحركة الوثائقية لم يكن يطالبوا فقط بمزيد من الحقوق السياسية بل عدوا حركتهم موجهة ضد أي استغلال رأسمالي لحقوقهم من اجل تكوين مجتمع يؤمن الى حد ما بتطبيق المبادئ الاشتراكية الى المرحلة التي لا يتعرض فيها العمال للاستغلال السياسي والاقتصادي من قبل السياسيين والرأسماليين على السواء[66]. ومنذ عام 1836 مارس زعماء الطبقة العاملة في بريطانيا نشاطا واضحا من اجل توحيد صفوف العمال والمطالبة بحقوقهم ولعل من أبرزهم وليم لوفيت William Lovett[67]. وثوماس اتوود Thomas Attwood[68] وفيرغوس اوكونور Feargus O'Conner [69] وكان لهؤلاء دورا فعالا في الحركة العمالية[70]. وفي 6 حزيران 1836 تم تأسيس اتحاد عمال لندنLondon Working Men's Association اثر الاجتماع الذي عقده وليم لوفيت مع بعض القيادات العمالية وقد قام لوفيت بوضع أهداف الاتحاد ومبادئه والقواعد الخاصة به، وبعد ذلك الاجتماع بعشرة أيام عقد اجتماع عام تم فيه الإعلان عن نظام الاتحاد وقد أعلن الحضور الموافقة عليه، وكانت من أهم شروط الانتماء للاتحاد المذكور هي ان يكون طالب العضوية ممن ينتمون إلى الطبقة العاملة، ويتمتع بأخلاق حسنة، ويسعى إلى نشر الوعي الثقافي في المجتمع والى المطالبة بإجراء إصلاحات ديمقراطية على النظام البرلماني في البلاد. واصدر الاتحاد بيانه الأول الموجه إلى جميع عمال بريطانيا منتقدا فيه أعضاء البرلمان الذين يسعون لمصالحهم ولا يهتمون بمصالح العمال وحث العمال على المطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية ومما جاء فيه: **((على الرغم من وجود (6,023,752) من الذكور في المملكة المتحدة حاليا الذين تزيد أعمارهم عن إحدى وعشرون عاما ولكن لا يتمتع من بينهم بحق التصويت الا (840,000) فقط ونتيجة للتمثيل غير المتساوي فان اقل من خمس هذا العدد يملك القدرة على توفر أغلبية الأعضاء في البرلمان)).** ثم اخذ قادة الاتحاد يعقدون الاجتماعات العامة، التي كان يحضرها اعداد كبيرة من العمال، بهدف إقناع الرأي العام بالكفاية البرلمانية للطبقة العاملة وليس اللجوء إلى جلب احد السياسيين او أعضاء البرلمان المعروفين لإلقاء الخطب كما هو سائد آنذاك عند قيام المظاهرات والاجتماعات العامة. أي ان اتحاد عمال لندن خرج عن تلك القاعدة مما جعل الرأي العام يعد ذلك بمثابة إعلان الاستقلال من جانب الطبقة العاملة[71].

ومن خلال اطلاعنا على مبادئ اتحاد عمال لندن والشروط التي وضعها للموافقة على عضويته وجهوده في المطالبة بحقوق العمال نجد ان قيادات الاتحاد كانت تسعى الى إتباع الطرق السلمية للحصول على حقوق الطبقة العاملة من جهة، كما نلاحظ ان القيادات العمالية كانت تؤمن بان الحكومة البريطانية سوف تحقق مطالبها انطلاقا من الإيمان بالنظام الديمقراطي العريق الموجود في البلاد من جهة أخرى، لذلك ابتعدت تلك القيادات عن بث روح التمرد في نفوس العمال وعدم تحريضهم على اللجوء الى الاضطرابات.

اجتمع قادة الوثائقية في لندن بتاريخ 28 شباط 1837 برئاسة ريتشارد هارتويل Richard Hartwell بهدف تقديم وثيقة الى البرلمان للمطالبة فيها بتحقيق أهدافهم، وحضر الاجتماع المذكور حوالي ثلاثة ألاف عامل وألقى هارتويل خطابا على الحضور بين فيه ان من أهم مطالب العمال الحصول على حقوقهم السياسية موضحا ان ذلك لا يمكن تحقيقه عن طريق مطالبة السياسيين فقط وإنما يستوجب أيضا التعاون بين العمال أنفسهم، ثم ألقى وليم لوفيت خطابا ايضا أوضح فيه ان أصحاب الثروات والألقاب هم الذين يسيطرون على القرار السياسي في البلاد وأنهم يهتمون بمصالحهم على حساب الأغلبية، واكد على ضرورة حصول العمال على حقوقهم السياسية. وتقرر في هذا الاجتماع تقديم ملتمس إلى البرلمان يتضمن أهم مطالب الوثائقيين التي حددوها في نقاط ست

وهي: التصويت العام لكل رجل بالغ وغير محكوم عليه بجريمة A vote for every man twenty one years of age ، والتصويت بالاقتراع السري The Secret Ballot ، وإلغاء مؤهل الملكية المفروض على المرشحين لعضوية البرلمان No property qualification for members of Parliament والبالغ (300) جنيه إسترليني، ومنح رواتب لأعضاء البرلمان Payment of members، وتكوين دوائر انتخابية متساوية Equal constituencies لضمان عدالة التمثيل البرلماني، وإجراء انتخابات برلمانية سنوية Annual Parliament Elections [72]. ومن الملاحظ انه على الرغم من اختلاف بعض قادة الحركة الوثائقية في بعض تفاصيل البرامج الاصلاحية التي كانوا يطرحونها الا انهم كانوا متفقين على الاهداف العامة للحركة وفي مقدمتها النقاط الست الانفة الذكر[73].

وكان لانصار الحركة الوثائقية دورا فاعلا في حث العمال على المطالبة بحقوقهم، وقد تمكنت القيادات العمالية، وبدعم من بعض السياسيين والناشطين، من المطالبين بمنح العمال حقوقهم السياسية ، من إتباع الوسائل السلمية لحث أعضاء البرلمان على اتخاذ مواقف مساندة لمطالب الوثائقيين، وكان من ابرز هؤلاء جيمس اوبراين James Obrien[74] ووليم لوفيت، ففي حزيران 1837 نشر لوفيت مقالة في الصحف ابلغ فيه أنصار الحركة الوثائقية بأنه خلال الأيام القليلة سيتم إعداد وطبع أهداف الوثائقيين بمنشور لتوزيعه باسم الميثاق الشعبي People's Charter كما طالب بتأسيس اتحادات عمالية في جميع أنحاء البلاد. وانتشرت اثر ذلك اتحادات العمال في جميع المدن البريطانية وكانت تتلقى تعليماتها من اتحاد عمال لندن، ثم أجريت الانتخابات العامة في تموز1837 وتغير بعض الأعضاء الراديكاليين الذين ساندوا الوثائقية وفاز البعض الاخر بعضوية البرلمان لدورة اخرى، وفي 8 ايار 1838 نشر اتحاد عمال لندن الميثاق الشعبي الذي اوضح فيه مطالب الحركة الوثائقية[75]. وفي 14 حزيران 1839 قدم أنصار الحركة مطالبهم إلى البرلمان وثيقة ملتمس احتوت على حوالي (1,250,000) توقيع وتمت قرأتها للمرة الأولى في الشهر نفسه، ثم نوقشت للمرة الثانية في 12 تموز من العام نفسه بعد ان طالب احد اعضاء مجلس العموم المؤيدين لمطالب الحركة في البرلمان وهو النائب ثوماس اتوود بمناقشتها[76]. وبين زعماء الوثائقية للحكومة في الملتمس الذي قدموه سوء الأوضاع العامة التي يعاني منها العمال وطالبوا بمنحهم حقوقهم السياسية كافة وتحسين أوضاعهم المعيشية والعناية بالخدمات المقدمة لهم، بما فيها الجوانب الصحية والتعليمية والإسكان[77]، الا ان مطالب الوثائقيين رفضت ولم يوافق عليها البرلمان كما رفضت مقترحات اتوود المتعلقة بالإصلاح النقدي وبإصدار عملة ورقية بدل العملة الذهبية في بريطانيا وبعد ذلك استقال النائب اتوود من مقعده في البرلمان وانسحب من العمل السياسي وذلك بسبب معارضة أرائه بخصوص الإصلاح النقدي من جهة ولعدم قبوله باللجوء الى العنف لتنفيذ مطالب انصار الحركة وهو ما دعا إليه بعضهم[78]. وفي تشرين الثاني 1839 قام أنصار الوثائقية بمظاهرة كبيرة في لندن مطالبين بتنفيذ مطالبهم[79]. لكن القوات الحكومية قمعت تلك المظاهرة واعتقلت الكثير من قادتها، إلاّ أن ذلك لم يمنعهم من الاستمرار بمطالبة الحكومة بحقوقهم وعاودوا نشاطهم من جديد، وتأسست أواخر عام (1840) الجمعية الوثائقية الوطنية National Chartist Association وقام زعماء الجمعية المذكورة بتنظيم مسيرة كبرى ضمت معظم أنصار الوثائقية واتجهوا إلى البرلمان وهم يحملون عريضة بمطالبهم وكانت تحتوي على حوالي(3,317,700) توقيع إلاّ أن العريضة رفضت من البرلمان أيضا[80]. واستمر أنصار الوثائقية بعد ذلك يطالبون الحكومة النظر بمطالبهم وتحقيقها. حتى ان زعيم حزب الاحرار آنذاك اللورد ملبورن عبر عن سوء الحالة التي يعاني منها العمال بقوله:((ان هناك تذمر كبير في البلاد، بسبب واقع المجتمع، وهو ناجم عن اليأس والفاقة التي يعاني منها عدد كبير من عمال المصانع...))[81].

واستمر أنصار الحركة الوثائقية بمطالبة الحكومات البريطانية التي تعاقبت على سدة الحكم خلال الفترة ما بين(1840-1848) بتنفيذ مطالبهم، وفي عام 1848 قرروا القيام بمظاهرة كبيرة في لندن للمطالبة بتحقيق اهدافهم. ومما ساعدهم على اعادت نشاطهم هو خروج معظم أنصار الحركة من السجون، وبدا أنّ الحركة عادت بقوتها السابقة[82].ومن الملاحظ ان عام (1848) قد شهد اندلاع ثورات وانتفاضات عديدة في مناطق مختلفة من أوربا، ففي 3 كانون الثاني من ذلك العام حدثت انتفاضات في العديد من المدن الايطالية. وكانت الأوضاع في أيرلندة تنذر بحدوث ثورة[83]، وفي شباط من العام نفسه اندلعت الثورة في فرنسا وأسقطت حكم الملك لويس فيليب Louis Philippe[84]. وعندما وصلت تلك الأخبار إلى بريطانيا قرر أنصار الوثائقية الضغط على الحكومة من جديد بهدف تنفيذ مطالبهم وفي مقدمتها النقاط الستة التي وردت في ميثاقهم[85]. وعلى هذا الاساس حدد قادة الحركة، وفي مقدمتهم فيرغوس اوكونور، يوم العاشر من نيسان 1848 للقيام بتلك المظاهرة وتقديم عريضة ثالثة للبرلمان[86]. وقد استعد الوثائقيون بشكل جيد لتلك المظاهرة وقبل ايام من التاريخ المتفق عليه ازداد قلق السلطات الحكومية التي علمت بالموضوع وتم اتخاذ إجراءات أمنية مشددة [87]، واستعدت الحكومة من خلال حشد (150,000) شخص من الشرطة وقوات حفظ الأمن وجعلتهم ينتشرون في شوارع لندن، فضلا عن (4000) جندي جلبوا إلى المدينة[88]. وفي اجتماع زعماء الوثائقية المنعقد في 4 نيسان من العام نفسه ذكر اوكونور مبالغا ان العريضة التي ستقدم الى البرلمان ستحتوي على (5,700,000) توقيع [89]. وفي العاشر من نيسان وعند الساعة العاشرة صباحا تجمع انصار الوثائقية وتظاهروا، ولكن بعد ظهر اليوم المذكور هطلت أمطار غزيرة مما جعل المتظاهرين يغادرون إلى منازلهم[90]. وبحلول الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة انتهت المظاهرة دون أي مظهر من مظاهر العنف[91]. واستمر بعد ذلك نشاط أنصار الوثائقية في لندن وبعض المدن البريطانية الأخرى وبقي الأمر على هذا الحال حتى ظهور الاتحادات والتنظيمات السياسية العمالية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر والتي التف حولها أبناء الطبقة العاملة لتحقيق مطالبهم [92].

الفصل الثالث

مظاهر الوفاق الفكتوري والحلول الوسطية في الجانب الاجتماعي

شهدت الحياة الاجتماعية في بريطانيا خلال العهد الفكتوري العديد من المتناقضات فقد كان المجتمع البريطاني مجتمعا طبقيا الى حد ما يبدو فيه الاختلاف واضحا بين الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها وقد كان افراد الطبقة الارستقراطية، لا سيما وان معظمهم من أصحاب رؤوس الأموال من التجار وملاك المصانع وأصحاب الإقطاعيات الزراعية الواسعة، ينعمون برغيد العيش ويتمتعون بالثراء الفاحش ويسكنون القصور والمنازل الكبيرة ويمتلكون العربات الجميلة والخيول الأصلية ويرتدون الملابس الأنيقة ويتمتعون بحياة مترفة، كما نجد في الوقت ذاته داخل المجتمع الفكتوري ان هناك طبقة فقيرة معظم أفرادها من العمال الذين يقضون ساعات النهار بالعمل في المصانع والمزارع من اجل كسب قوتهم اليومي. ونلاحظ أيضا في ذلك المجتمع وجود الطبقة الوسطى التي كان بعض افرادها من البرجوازيين الصغار الذين يسعون الى تحسين أحوالهم المعيشية بينما كان جزء من ابناء تلك الطبقة يسعى إلى التوسع في أعماله من اجل الحصول على الثروة الطائلة[93]. وعلى الرغم من وجود الفوارق بين الطبقات الرئيسة التي يتكون منها المجتمع الا اننا نجد ان هناك انسجاما واضحا داخل المجتمع البريطاني بين جميع مكوناته وقد شبه المجتمع البريطاني في العهد الفكتوري على شكل هرم تحتل الملكة اعلاه ويليها في الاعلى الاشراف ورجال الدين والقضاة والضباط وكبار موظفي الدولة من المدنيين واساتذة الجامعات اما الدرجة المتوسطة فتضم التجار والصناعيين واصحاب رؤوس الاموال ويليهم اصحاب المحلات التجارية وصغار موظفي الدولة بينما تتكون الدرجة الاخيرة من الطبقة الشعبية التي يشكل العمال والفلاحين والعاملين في السفن والفقراء الاغلبية فيها. ويذكر المؤرخ اندره موروا عن حالة الترف التي كانت تعيشها الطبقة الارستقراطية في المجتمع البريطاني قائلا: ((وقبيل نهاية عهد الملكة فكتوريا كان الترف قد بلغ حدا دهشت له الملكة العجوز، فقد كانت تقول لدوقة سوشهرلاند " انني تركت منزلي وجئت الى قصرك". وكان دوق ديفونشهير Duke of Devonshire وقرينته الدوقة يستقبلان في دارهما في تشاتزورث Chatsworth House ابان عطلة الاسبوع زهاء اربع مئة وسبعين شخصاً مع الخدم، ومدعو اللادي وارويك كان يستقدمهم قطار خاص، وعلى هذا المنوال عينه كان استقدام مدعوي الفرد دي روتشيلد Alfred de Rothschild الذي لديه جوقة طرب خصوصية على غرار ملوك الالمان في القرن الثامن عشر، ولم يكن من يخشى الانفاق لان الارباح كانت كبيرة والضرائب زهيدة)) [94].

ويتضح لنا مما سبق انه على الرغم من الفوارق الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع البريطاني آنذاك الا اننا نجد ان هناك حالة من الوفاق والانسجام داخل ذلك المجتمع، رغم الاختلاف في مستوى المعيشة الذي كان ظاهرا، كما نلاحظ ان جميع الافراد بغض النظر عن الطبقة التي ينحدرون منها كانوا يعتمدون على بعضهم البعض في مواصلة أعمالهم، لا سيما وان الجميع كانوا يدركون أهمية تفوق بريطانيا ويسعون لتعزيز ذلك التفوق بهدف خدمة البلاد واستمرار العظمة التي وصلت اليها سواء كان على الصعيد الداخلي ام على الصعيد الخارجي اثر تمتعها بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير، في الوقت الذي اصبحت فيه بفضل أسطولها البحري، تسيطر على أهم المناطق الاستراتيجية في العالم آنذاك وتمتلك مستعمرات في مناطق مختلفة من العالم. لذلك نجد الحكومة البريطانية عام 1875 كانت حريصة على اغتنام فرصة افلاس حاكم مصر آنذاك الخديوي اسماعيل لتقوم بشراء اسهم مصر في قناة السويس[95].

اتسم المجتمع البريطاني في بداية العهد الفكتوري بالمحافظة على بعض القيم الأخلاقية العائلية الجيدة وكان الأب هو المسؤول بالدرجة الأساس عن الإنفاق على الأسرة وألام هي المسؤولة عن تربية الأبناء الا إننا نلاحظ ان الظروف الاقتصادية التي كانت تعاني منها بعض الأسر جعلت النساء والأطفال يدخلون الى ميدان العمل بمختلف أنواعه، ولا سيما العمل في المصانع، وذلك بهدف تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة[96].

وكان أرباب العمل يسعون إلى استغلال العمال لصالحهم عن طريق تخفيض أجور العمل لان زيادة العرض في اليد العاملة جعل أصحاب رؤوس الأموال، بما فيهم ملاك المصانع الذين كان جل اهتمامهم زيادة الإنتاج والحصول على اكبر قدر ممكن من الأرباح، يستغلون العمال وهذا ولد نوع من عدم الرضا في نفوس العمال الذين أدركوا أنهم لا يحصلون على أجور تتناسب مع الجهد الذي كانوا يبذلونه في الأعمال التي يقومون بها كما أدركوا أنهم كانوا يتعرضون للاستغلال من قبل أصحاب المصانع من خلال منحهم أجور اقل من استحقاقهم[97]. وادركت الحكومة البريطانية في عهد وزارة اللورد ملبورن الاولى (تموز 1834- تشرين الثاني 1834) ضرورة اصدار تشريعات من اجل انصاف الطبقة العاملة، وفي 14 اب 1834 صدر قانون الفقراء الجديد New Poor Law الذي تم بموجبه منع تقديم الإعانات المالية من قبل الحكومة الى جميع العاطلين وجعل ذلك مقتصرا على العاجزين عن العمل ومنهم المرضى والمسنين الذين ليس لديهم أي مورد مالي، كما ورد في القانون المذكور قيام الحكومة بإنشاء دور لتشغيل الفقراء القادرين عن العمل وتم بموجبه أيضا إيقاف أموال الإعانات التي كانت تقدمها الحكومة لبعض العمال من اجل دعم أجورهم المنخفضة[98].

وازدادت مطالبة عدد من السياسيين وبعض القيادات العمالية فضلا عن أصحاب الميول الإنسانية، من اجل منح العمال حقوقهم. وكانت بعض الصحف تبين على صفحاتها الحالة الصعبة التي يعاني منها العمال والفقراء في مدينة لندن ولعل من اهم تلك الصحف هي صحيفة ذ مورنك تشرونيكل The Morning Chronicle التي كانت تنشر مقالات للكاتب هنري مايهيو Henry Mayhew(1812-1887) بشكل يومي وتحت عنوان عمال لندن ولندن الفقيرة London Labour and the London Poor والتي كان تجد لها صدى كبير لدى اصحاب النزعات الانسانية الذين كانوا يتعاطفون مع الفقراء والعمال ويطالبون بإنصافهم[99]، ولذلك صدرت في العهد الفكتوري العديد من القوانين التي تتعلق بتحسين الاوضاع العامة للعمال وتوفير الظروف الصحية المناسبة لهم في المصانع كما تم منحهم ضمانا صحيا يؤمن لهم حقوقهم عند تعرضهم للمرض، أو الإصابة أثناء العمل، وقد أطلق على تلك القوانين والتشريعات اسم قوانين المصانع Factory Acts وكان من أهمها قانون المصانع Factory Act لعام 1844، وقانون

عام 1847، وقانون عام1850، وقانون عام 1856، وقانون المصانع الموسع Factories Act Extension Act لعام 1867، وقانون المصانع والورش Factory and Workshop Act لعام 1870. واعقب ذلك صدور مجموعة قوانين لتنظيم العمل في المصانع والورش في الاعوام: 1871 ، 1878، 1891، 1895، 1901، وبموجب تلك القوانين حصل العمال على الكثير من حقوقهم وتحسنت ظروف العمل والضمان الصحي وحدد بموجبها أعمار الأولاد والصبيان الذين يحق لهم العمل كما حددت ساعات العمل اليومي في المصانع[100].

وبذلك نلاحظ ان هناك تعاطفا مع الفقراء والعمال من قبل العديد من افراد المجتمع من اصحاب النزعات الانسانية ساهم في اصدار العديد من التشريعات والقوانين والتي ادت إلى تحسين أوضاع الفئات الفقيرة في المجتمع بشكل كبير نسبيا ورفعت الكثير من معاناة العمال الذين حققوا بعض مطالبهم بدون اللجوء إلى الثورة او إسقاط نظام الحكم وهذا الامر يعد من مظاهر الوفاق الفكتوري اثر الحلول الوسطية التي تم اتخاذها في هذا المجال والتي رحب بها كل من العمال الذين تحسنت أوضاعهم وحصلوا على الكثير من حقوقهم، وأرباب العمل الذين ضمنوا استمرار أعمالهم وحصولهم على الأرباح، كما نجد ان الحكومات البريطانية التي تعاقبت على الحكم خلال العهد الفكتوري نجحت من خلال سياستها بفرض حالة من الانسجام والوفاق بين العمال وأصحاب العمل، مما أدى الى ضمان عدم حدوث أي حركات ثورية تهدد مصالح البلاد او النظام القائم فيه. كما اننا نلاحظ ان تلك الإصلاحات أبعدت خطر انتشار الأفكار الماركسية الثورية في داخل المجتمع البريطاني إلى حد كبير لان الطبقة البريطانية العاملة ادركت انها لم تعد بحاجة الى الحركات الثورية للمطالبة بحقوقها وبذلك فان بريطانيا لن تعد بحاجة الى ثورة البروليتاريا[101] وتغيير نظام الحكم القائم بالعنف لان الطبقة العاملة فيها وبفضل قوانين الإصلاح حصلت على الكثير من حقوقها دون الحاجة إلى استخدام العنف وإسقاط النظام السياسي القائم. وبذلك لم تتحقق توقعات كارل ماركس في اندلاع الثورة في احد الدول الرأسمالية الصناعية وكان ذلك كله بفضل الوفاق والحلول الوسطية في المجتمع البريطاني.

ومن الظواهر المهمة التي شهدتها بريطانيا خلال العهد الفكتوري هي الدور الكبير الذي مارسته المرأة داخل المجتمع اذ اصبحت النساء تمارس شتى الاعمال التي يمارسها الرجال في المصانع والمناجم والمتاجر وهذا ساهم في تطوير المجتمع الفكتوري وتقدمه فلم تعد المرأة كما كانت في السابق يقتصر عملها على ادارة الاسرة وتربية الاطفال والقيام بواجباتها المنزلية فحسب بل اصبحت تشكل قوة مهمة في دعم عملية الانتاج من خلال مساهمتها في المجتمع بشكل اكثر فعالية من خلال عملها خارج المنزل. ولكن مع ذلك نلاحظ انه على الرغم من الدور الذي كانت تمارسه المرأة في المجتمع الا انها لم تحصل على حقوقها السياسية كافة ولم تتساوى مع الرجل في تلك الحقوق لذلك ظهرت مطالب عدة تدعو الى منح المرأة حقوقها السياسية والسماح لها المشاركة بالانتخابات العامة وتأسست في 6 تشرين الثاني 1867 الجمعية الوطنية لمنح النساء حق التصويت National Society for Women's Suffrage كما نشط بعض اعضاء البرلمان بالمطالبة بحقوق المرأة وكان من ابرزهم جون ستيوارت مل John Stuart Mill [102] فبعد ان انتخب نائبا عن وستمنستر فاز بجلسة لمناقشة حقوق النساء الانتخابية وكان ذلك في عام 1868 في الوقت الذي كان فيه معظم النواب في البرلمان يسخرون من تلك القضية ولا يكترثون للنقاش الذي يدور حولها داخل البرلمان، الا ان هذا الموقف غير الايجابي من جانب بعض الاعضاء لم يستمر طويلا وذلك بفضل الجهود التي بذلها جون مل الذي اخذ يطالب بمنح النساء حقوقهن السياسية اسوة بالرجال واكد في احدى مناقشاته في البرلمان على ضرورة منح النساء تلك الحقوق مبينا أهمية دور المرأة في المجتمع وعبر عن ذلك بقوله: ((انني عالم بان ثمة شعورا غامضاً يود ألاّ يكون للمرأة حق في شيء ما خلا خدمة الرجل... ان هذا الادعاء بمصادرة نصف الانسانية في سبيل راحة نصفها الثاني لينطوي على رعونة وظلم في آن واحد... فكيف تطيب الحياة لإنسان يعيش جنباً لجنب مع مخلوق يشاطره تفكيره وشعوره مشاطرة كاملة وهو يحرص على ابقائه منحطاً يرعى الجهل وعدم الاهتمام بالموضوعات الراقية كأنما في ذلك سحره وفتنته... اذا سلمتم بهذا المبدأ افضى بكم الامر الى منع جميع الرجال الاثرياء من الاقتراع لان لهم هم ايضا سلطة غير مباشرة، وناهيكم بأن النساء اللواتي لهن اعظم تأثير على الرجال هنّ غير اللواتي يفتقرن اعظم افتقار الى الاقتراع والى الحق الصراح في الحصول عليه)) [103]. وقد كان عمل النساء في المصانع من المظاهر المهمة للتوافق الاجتماعي في العهد الفكتوري داخل المجتمع البريطاني هو يعكس حالة التضامن بين النساء والرجال في المجتمع للمساهمة في عملية الانتاج على الرغم من الاثار الوخيمة التي عانت منها بعض النساء بسبب ذلك، فبالإضافة الى الاوضاع الصحية الصعبة نلاحظ ان العديد من النساء اهتمن بالعمل اكثر من اهتمامهن بتربية اطفالهن وقد ادى ذلك الى ارتفاع نسبة الوفيات من اطفال ابناء الطبقة العاملة ففي اواخر القرن التاسع عشر بلغ عدد المتوفين في انكلترا من الاطفال في عامهم الاول حوالي (9000) طفل سنويا، وكان من الاسباب الرئيسة لتلك الوفيات هو اهمال بعض الامهات العاملات لأطفالهن بسبب انشغالهن بالعمل خارج المنزل اضافة الى سوء التغذية وعدم توفر البيئة الصحية المناسبة في مناطق سكن العمال. ولم تكن وفيات الاطفال مقتصرة على سكان المدن فحسب بل كانت المناطق الريفية هي الاخرى تعاني من تلك المشكلة ففي تحقيق اجري عام 1861 حول تلك الظاهرة تبين ان نسبة الاطفال الذين يموتون في عامهم الاول في المناطق المجاورة لبحر الشمال مساوية تقريبا لمثيلتها في أسوأ المناطق التي تقوم فيها المصانع والسبب في ذلك ايضا يعود الى عمل النساء خارج بيوتهن بالمزارع والمصانع مما يؤدي الى اهمالهن لتربية اطفالهن[104].

ونظرا لهجرة العمال من الارياف الى المدن فقد اصبحت مدن انكليزية عدة تعاني من الكثافة السكانية بما فيها العاصمة لندن، ففي عام 1867 كان عدد سكان مدينة لندن حوالي (100,000) نسمة وكانت هناك (5) مدن انكليزية اخرى يزيد عدد سكانها حوالي (50,000) نسمة وقد تركت زيادة الكثافة السكانية في تلك المدن اثارها على الاوضاع العامة فيها حتى اصبح من الصعوبة ايجاد السكن الصالح في مراكز المدن الصناعية مقابل بدل ايجار مناسب وهذا جعل العديد من الميسورين يفضلون ترك السكن في مراكز تلك المدن لذلك سكن العديد منهم في الاطراف والضواحي بعيدا عن مراكز المدن المزدحمة والتي انتشرت فيها المباني والمصانع مما جعل بيئتها غير صحية، وفي الوقت ذاته نلاحظ انه على الرغم من ذلك فان الطلب على السكن في مراكز المدن كان

كبيرا ولاسيما من العمال والفقراء حتى اصبح من المألوف ان تسكن عائلة في غرفة واحدة في لندن وبعض المناطق السكنية في المدن الصناعية لذلك نلاحظ ارتفاع اسعار الاراضي والعقارات في مراكز المدن الصناعية الرئيسة مقارنة بالأراضي والعقارات الموجودة في باقي المدن الانكليزية الاخرى وظهر الكثير من تجار العقارات الذين تمكنوا من جمع ثروات كبيرة من خلال المضاربة بأسعار الاراضي والعقارات الاخذة بالارتفاع، لا سيما اذا ما تم اختيار تلك الاراضي لإنشاء مشروع تجاري او صناعي، وقد ادى ارتفاع ثمن الاراضي وزيادة اسعار الايجارات واستغلال الاراضي للقيام ببعض المشاريع الى اضطرار بعض الاسر الى السكن في المصانع التي كان بعض افرادها يعملون فيها[105]. وقد عانت مدينة نيوكاسل هي الاخرى من ارتفاع الكثافة السكانية، وفي عام 1865 كان فيها (34000) شخص يقيم كل منهم في مسكن من غرفة واحدة، ففي العام نفسه يذكر الدكتور امبلتن وهو احد الاطباء العاملين في مستشفى الحميات بمدينة نيوكاسل ان استمرار انتشار مرض التيفؤيد يعود الى شدة ازدحام المناطق السكنية نظرا لارتفاع الكثافة السكانية فيها وقلة النظافة، حتى ان الكثير من اماكن سكن العمال المزدحمة لا تصل اليها اشعة الشمس، اضافة الى شحة المياه الصالحة للشرب والتهوية الجيدة والرطوبة وهذه الظروف وفرت المناخ المناسب لانتشار الجراثيم وانتقال العدوى مما ادى الى تفشي الامراض. وكانت المؤسسات المسؤولة عن متابعة الاوضاع الصحية العامة [106] في المدينة تعاني من ظاهرة انتشار الامراض في الاحياء التي ترتفع فيها الكثافة السكانية، وعلى الرغم من ان موظفي تلك المؤسسات كانوا يبذلون قصارى جهودهم من اجل معالجة تلك الاوضاع الا ان كثرة الوافدين كانت تفاقم الوضع فقد كان نزوح الايرلنديين والعمال الزراعيين الانكليز من المناطق الريفية الى المدن الصناعية الانكليزية يسبب عبء كبير على تلك المؤسسات وعملها لان معظم الوافدين كانوا يسكنون في اماكن مزدحمة وذات كثافة سكانية عالية وغير صحية وما يجعلهم يسكنون فيها هو قربها من المصانع التي يعملون فيها[107].

وتركت التغيرات الكبيرة التي طرأت على البلاد خلال العهد الفكتوري، ولا سيما في مجال الصناعة والتجارة، اثارها السلبية ايضا على اوضاع بعض فئات المجتمع فقد كانت للازمات الاقتصادية التي عانت منها البلاد خلال الفترة المذكورة اثارها الوخيمة على الطبقة العاملة وعلى الفقراء، فعلى سبيل المثال نلاحظ ان انكلترا تعرضت الى ازمة اقتصادية حادة في ايار 1866 اثر افلاس احد المصارف الرئيسة في لندن واعقبه انهيار العديد من الشركات الصغيرة وقد انعكس اثر ذلك على صناعات عدة في لندن وفي مقدمتها صناعة السفن كما اثرت تلك الازمة بشكل كبير على اوضاع العمال وحالتهم المعيشية ويمكن ان نلاحظ ذلك من خلال التقرير الذي نشر انذاك في صحيفة مورننك ستار Morning Star اثر الزيارة التي قام بها مراسل الصحيفة المذكورة الى المناطق المزدحمة التي يسكنها العمال الذين اصابهم الضرر من الازمة المذكورة في اواخر عام 1866 اذ اوضح في ذلك التقرير ان معظم سكان حي ايست اند East End الذي كان يسكنه حوالي(15000) عامل يعانون من الفقر المدقع وقد وصف كاتب المقال الحشود المتجمعة من العاطلين والفقراء الذين ينتظرون توزيع بطاقات الاعانة عليهم، رغم البرد القارص انذاك، بالجياع والبائسين[108].

كما يمكن للباحث في تاريخ بريطانيا خلال العهد الفكتوري ان يلاحظ التنوع والابداع الفكري الموجود داخل المجتمع البريطاني والذي شمل مختلف المجالات العلمية، وقد ساعد على ذلك الحرية الفردية واحترام الراي الاخر وتقبل الافكار الجديدة من قبل افراد المجتمع لذلك نلاحظ ان اصحاب الافكار المثالية ممن يعتقدون بالنظريات المثالية يعيشون جنبا الى جنب في داخل المجتمع مع المثاليين ولم تكن هناك اية قيود تفرض على الافراد لاعتناق دين او مذهب محدد بل كان المجتمع البريطاني في ذلك العهد يحترم خصوصية الفرد ويسمح له بطرح افكاره وآرائه طالما لا تسبب أي ضرر بمصالح البلاد[109].

واتسم المجتمع البريطاني في العهد الفكتوري بالحرية الفكرية فقد كان هناك العلمانيين والروحانيين والماديين والمثاليين وكانت هناك حرية كبيرة في انتماء الاشخاص الى الجمعيات والمنظمات الاجتماعية التي يعتقدون فيها وعلى سبيل المثال نجد ان وليم غلادستون الذي تولى رئاسة الوزراء لاربع مرات خلال العهد الفكتوري كان ينتمي الى جمعية الابحاث الروحانية The Society for Psychical Research التي تعرف اختصارا (SPR) اذ كان عضوا فيها منذ حزيران 1885 وحتى وفاته[110]

الخاتمة:

من خلال دراستنا للوفاق الفكتوري واثره في تحقيق عظمة بريطانيا خلال الفترة ما بين (1837-1901) تم التوصل إلى أهم النتائج الآتية:

1- كانت سياسة الحلول الوسطية التي سادت في المجتمع البريطاني خلال العهد الفكتوري(1837-1901) من العوامل الرئيسة والمهمة لحدوث التقدم الكبير الذي شهدته البلاد خلال تلك الفترة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اذ اتسمت حالة الانسجام والوفاق داخل المجتمع خلال الفترة رهن الدراسة بخصائص متعددة يأتي في مقدمتها الشمولية، أي ان الوفاق والانسجام لم يتحقق في جانب معين فقط وإنما شمل جوانب متعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي الجانب السياسي نجد انه على الرغم من الاختلافات التي كانت موجودة في أيديولوجية حزبي المحافظين والاحرار من جهة وبين أعضاء البرلمان ومواقفهم السياسية في التعامل مع القضايا المطروحة في البرلمان من جهة اخرى الا اننا نجد ان هناك أهداف مشتركة لكلا الحزبين ومن يمثلهما من السياسيين وهي خدمة المصالح الوطنية وتعزيز نفوذ بريطانيا الخارجي وحل المشاكل الداخلية، ويظهر ذلك لنا بشكل واضح من خلال إصدار التشريعات التي تهدف الى تقديم أفضل الخدمات لأبناء المجتمع، والسعي الحثيث من اجل المحافظة على عظمة البلاد ونفوذها الخارجي وتطوير إمكانياتها الاقتصادية ومعالجة مشاكلها بأفضل وجه ممكن.

2- كانت الحنكة السياسية التي لدى زعماء حزبي(المحافظين والاحرار) في بريطانيا خلال العهد الفكتوري من العوامل المهمة التي ساهمت في تقدم البلاد كونهم وضعوا مصلحة البلاد وتقدمها وخدمة شعبها اهدافا لسياستهم وهذا جعلهم يتوصلون إلى سياسة الوفاق والحلول الوسطية تجاه معظم القضايا السياسية المهمة، ولم تكن الاختلافات في سياسة الحزبين عائقا في خدمة مصالح البلاد لديهم طالما ان أهدافهما كانت مشتركة، وهي خدمة مصالح البلاد وتقديم المصلحة العامة على المصالح الحزبية والشخصية الضيقة.

3- ظهرت حالة الوفاق والحلول الوسطية بوضوح في الجانب الاقتصادي ايضا فعلى الرغم من التفاوت الاجتماعي بين مستوى معيشة الأفراد، اثر التغيرات التي حدثت في المجتمع البريطاني أعقاب الثورة الصناعية، الا اننا نجد ان هناك انسجام في التعايش بين جميع الأفراد بغض النظر عن مستوياتهم المعيشية، كما نلاحظ انه على الرغم من الاستغلال الذي تعرضت له الطبقة العاملة من قبل أصحاب المصانع الا ان تلك الطبقة تمكنت من الحصول على الكثير من حقوقها خلال العهد الفكتوري دون اللجوء الى ثورة عمالية ضد نظام الحكم في البلاد، وانما تم ذلك عن طريق اتباع الوسائل السلمية والمطالبة عن طريق البرلمان بتحقيق اهداف تلك الطبقة وقد ساهمت القوانين والتشريعات التي اصدرت في العهد الفكتوري بتحقيق ذلك وساهم ذلك في تقدم البلاد اقتصاديا، اذ شهدت بريطانيا في العهد الفكتوري تغيرا ايجابيا في زيادة كميات إنتاج البضائع المصنعة، وتطورا كبيرا في نوعية المواد المنتجة حتى أصبحت من الدول التي تشغل المراتب الأولى في إنتاج العديد من السلع والمواد، بما فيها إنتاج الآلات والمكائن وتصديرها إلى الدول الأخرى.

4- تجسدت حالة الوفاق الفكتوري داخل المجتمع البريطاني في مظاهر عدة ومنها الترابط بين مكونات ذلك المجتمع، بغض النظر على الاختلافات الطبقية والنوعية والفكرية التي كانت موجودة بين افراده، فعلى الرغم من وجود تلك الاختلافات الا اننا نجد ان الجميع كان متكيف ومنسجم ومنهمك بعمله ويسعى للمحافظة على مصالح البلاد. كما نجد ان من بين مظاهر الوفاق في الجانب الاجتماعي هو احترام الافراد لخصوصية بعضهم البعض وعدم التدخل في شؤون الاخرين الخاصة وهذا وفر مناخ اجتماعي مناسب للحرية الفردية، فعلى الرغم من وجود الاختلافات الفكرية والطبقية بين الافراد الا ان الجميع كان يسعى ويساهم في خدمة مصالح البلاد، لان ذلك كانت له اثار ايجابية عامة على الجميع كونهم كانوا يعيشون في المجتمع ذاته ويتعاملون في حياتهم اليومية مع بعضهم البعض، أي ان مصلحتهم مشتركة.

5- كان هناك احترام كبير للعادات والتقاليد الاجتماعية داخل المجتمع، فعلى صعيد الأسرة نجد ان دور الرجل في معظم الأسر هو دور اساسي فهو المعيل الرئيس لأسرته، اما المرأة فكانت تتولى الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، وهذا لا ينطبق على جميع الأسر اذ كانت هناك بعض النساء اللواتي يعملن في المصانع والمعامل والمزارع ويساهمن بشكل فعال في خدمة المجتمع وخدمة ابنائهن. كما يمكن ان نلاحظ تمتع المرأة البريطانية داخل المجتمع خلال العهد الفكتوري بمكانة جيدة وكانت تحترم بشكل كبي، لا سيما وان من يحكم المملكة هي امرأة حسنة السيرة والسلوك اذ نجد ان الملكة فكتوريا كانت مثالا يقتدى به من قبل الكثير من النساء على عكس أعمامها الذين تولوا الحكم قبلها والذين اتسموا بالميل إلى المجون وهذا أساء إلى سمعة البلاط، بينما لا نلاحظ مثل هذا الأمر في البلاط الفكتوري.

6- على الرغم من الاختلافات الطبقية التي كانت بين افراد المجتمع البريطاني في العهد الفكتوري الا ان الجميع كان حريصا للمحافظة على آداب السلوك Etiquette ، ومثلما كان معظم أفراد الطبقة الارستقراطية وأصحاب رؤوس الأموال حريصين على احترام الأعراف والتقاليد الاجتماعية الرفيعة Social Prestige والتمسك بها، كان ابناء الطبقات الاخرى متمسكين بذلك. لان المجتمع كان يعد التمسك بآداب السلوك القيم الفاضلة من الجوانب المهمة التي تعزز مكانة الفرد داخل المجتمع، وهذا ساهم بشكل اساس في المحافظة على تلك القيم داخل المجتمع.

7- ساهم النظام البريطاني الديمقراطي بشكل فعال في تحقيق الوفاق الفكتوري وذلك نظرا للحرية السياسية التي سادت في البلاد، اذ اصبح بفضل ذلك النظام امكانية حل جميع المشاكل التي واجهتها البلاد وقد ادرك الشعب البريطاني ذلك جيدا لذلك كان يدرك ان عملية الاصلاح لا تحتاج الى ثورة لإسقاط نظام الحكم في البلاد بقدر ما كانت بحاجة الى طرح المشاكل، التي تتطلب حلول ناجعة، على السياسيين ليتم مناقشتها في البرلمان واصدار التشريعات الخاصة بها. اي كان هناك توافقا بين الشعب من جهة وبين النظام السياسي من جهة اخرى. فالشعب يدرك ان النظام السياسي القائم يسعى لتحقيق المصلحة العليا للبلاد وخدمة الشعب لذلك نجد ان البرلمان اصدر تشريعات عدة خلال العهد الفكتوري وقد ساهمت تلك التشريعات بحل مشاكل عدة سواء في الجانب السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي خلال تلك الفترة.

8- ساهمت سياسة الحلول الوسطية التي مارستها الحكومات البريطانية المتعاقبة خلال العهد الفكتوري في حل العديد من المشاكل التي كانت البلاد تعاني منها، وكان لها دورا مهما في تطور الاقتصاد الوطني، اذ اصدرت تلك الحكومات قوانين عدة كان لها دورا فعالا في نشاط التجارة، وتحسين اوضاع العمال وحمايتهم من الاستغلال من قبل ارباب العمل، كما ساهمت تلك التشريعات بتطوير الزراعة. وهذا ادى الى انتعاش البلاد اقتصاديا بفضل تضافر جهود جميع أبناء المجتمع من اجل المحافظة على عظمة البلاد وتقدمها.

9- كان للتوافق في عمل مؤسسات الحكم، التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتحديد صلاحيتها من العوامل المهمة التي ساهمت في استقرار الاوضاع العامة في البلاد. فقد رسخ النظام الديمقراطي البريطاني عملية الفصل بين السلطات ولم يسمح الى اي جهة بالتدخل في عملها. وهذا عزز من تقدم البلاد واحترام حقوق الافراد فلم يكن هناك شخص لديه سلطة فوق القانون مهما كان منصبه او مركزه.

الهوامش:

(1) اطلق على حزب المحافظين قبل عام 1832 اسم حزب التوري Tory وكلمة التوري هي كلمة ايرلندية الأصل أدخلت الى اللغة الانكليزية ومعناها التمرد والخروج على القانون وقد استخدمت للمرة الأولى عام 1679 عندما وصف بها معارضي دوق يورك الأمير جيمس من ولاية العهد كونه كاثوليكي. ومنذ ذلك التاريخ اصبح مفهوم الكلمة اصطلاحا يعني الأشخاص الذين ورثوا التقاليد المحافظة ويسعون للحفاظ عليها والتمسك بها . اما حزب الويك Wigh فقد ظهر منذ عام 1679 وتلك التسمية "الويك" اطلقت اول الامر للدلالة على أنصار البرلمان في الحرب الأهلية الانكليزية (1642-1649) التي حدثت بين أنصار الملك شارل الأول من جهة وبين أنصار البرلمان من جهة أخرى والتي انتهت بإعدام الملك شارل الأول. وقد استخدمت الكلمة قبل ذلك للدلالة على لصوص الخيل والمواشي في أرياف اسكتلندا ومن ثم أطلقت على رجال الدين في الكنيسة المشيخية الاسكتلندية ثم استعملت عام 1679 للدلالة على أنصار البرلمان. للمزيد من التفاصيل انظر:

Sydney, D., Bailey, British Parliamentary Democracy, USA., 1966, PP. 148-154.

(2) الايرل شارل غراي Earl Charles Grey (1764-1845): سياسي بريطاني من الأحرار، اصبح عضوا في البرلمان مرات عدة خلال الفترة الواقعة ما بين(1786-1807)، اصبح وزيرا للخارجية خلال المدة(1806-1807)، وتولى رئاسة الوزراء في المدة (تشرين الثاني 1830 - تشرين الثاني 1834)، وكان له دورا فعالا في دعم قانون الاصلاح البرلماني لعام 1832 الذي وسع بموجبه حق التصويت البرلماني. للمزيد من التفاصيل انظر:

The New Encyclopedia Britannica, USA., Chicago, Vol.8, P. 425.

(3) اهم الوزارات التي شكلها المحافظين في العهد الفكتوري هي: وزارة روبرت بيل الثانية(1841-1846)، وزارة ايرل دربي الاولى(شباط1852- كانون الاول1852)، وزارة ايرل ابردين الاولى(كانون الاول1852- كانون الثاني1855)، وزارة ايرل دربي الثانية(شباط 1858- حزيران1859)، وزارة ايرل دربي الثالثة(حزيران1866- شباط 1868)، ووزارة دزرائيلي الاولى (شباط 1868- كانون الاول 1868) والثانية(شباط 1874- نيسان1880)، ووزارة سالسبوري الاولى(حزيران 1885- كانون الثاني 1886)، ووزارة سالسبوري الثانية(تموز 1886- اب 1892)، ووزارة سالسبوري الثالثة(حزيران 1895- تموز 1902). للمزيد من التفاصيل انظر:

Cecil, Algernon, Queen Victoria and her prime ministers, London, 1953, PP. 9-33.

(4) روبرت بيل Robert Peel (1788-1850) : سياسي ورجل دولة بريطاني ولد في لانكشاير وكان والده من أصحاب مصانع القطن الأثرياء، دخل مجلس العموم عام (1809)، وأصبح عام 1810 وكيل وزير الحرب والمستعمرات ثم أصبح الوزير الأول للشؤون الايرلندية في المدة الواقعة مابين (1812-1818) ،وتولى وزارة الداخلية في المدة الواقعة مابين (1822-1827) و(1828-1830) ، كما تولى رئاسة الوزراء مرتين الأولى(كانون الأول 1834- نيسان 1835) والثانية (أب 1841- حزيران1846) وكان له دورا فعالا في إصدار العديد من التشريعات الإصلاحية كما كان له دورا كبيرا في إلغاء قوانين الحبوب عام 1846.انظر:

Oxford Dictionary of National Biography (From the earliest times to the year2000) , by: Matthew, Edited by: H.C.G and Brian Harrison, Great Britain,Vol.43, PP.406-411; Who's Who in Victoria Britain, Edited by: Roger Ellis, Great Britain, 1997, PP.18-24.

(5) بنيامين دزرائيلي Benjamin Disraeli (1804-1881) : سياسي ورجل دولة وروائي بريطاني يعد من ابرز زعماء حزب المحافظين، تولى العديد من المناصب الوزارية المهمة اذ تولى وزارة الخزانة ثلاث مرات: الأولى في المدة ما بين(شباط 1852- كانون الأول 1852)، والثانية في المدة(شباط 1858- حزيران 1859)، والثالثة في المدة(تموز 1866- شباط 1868) كما تولى رئاسة الوزراء مرتين الأولى في المدة مابين(شباط 1868- كانون الأول 1868)،والثانية (شباط1874- نيسان1880).للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography, Vol.16, PP.270-296; The New Encyclopedia Britannica, Vol.5, PP.898-901.

(6) ادوارد جورج جفري ستانلي دربي Edward George Geoffrey Stanly Derby (1799-1869): سياسي ورجل دولة بريطاني، وزعيم لحزب المحافظين خلال الفترة ما بين(1846-1868). أصبح عضوا في البرلمان منذ عام (1820)، وفي الفترة ما بين(1830-1833) أصبح وزيرا لشؤون أيرلندة ، وأصبح رئيسا للوزراء ثلاث مرات خلال الفترات :(شباط 1852 - كانون الأول 1852) ، و(شباط 1858- حزيران 1859) ، و (حزيران 1866- شباط 1868). توفى في 23 تشرين الأول 1869. للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography , Vol.52, PP.178-187; The New survey of University knowledge Encyclopedia Britannica, USA., Inc William Benton,1965, Vol.7, PP. 274-276.

(7) روبرت ارثر سالزبوري Robert Arthur Salisbury (1830-1903) : زعيم سياسي بريطاني من حزب المحافظين ولد في هرتفوردشاير، أصبح عضو في البرلمان خلال الفترة(1853-1868)، وأصبح وزيرا للهند مرتين الاولى خلال الفترة (تموز1866- اذار1867) والثانية(1874-1878)، وتولى وزارة الخارجية مرتين الأولى خلال الفترة (نيسان 1878- نيسان1880) والثانية(1887-1892)، وتولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات: (حزيران1885- شباط1886)، (تموز1886- اب1892) ،(حزيران1895- تموز1902). للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography , Vol.10, PP.761-776; The New survey of University knowledge Encyclopedia Britannica, Vol. 19, P.880.

(8) Sydney, OP. Cit., P. 148.

(9) Derry, John. W, Reaction and reform (England in the early Nineteenth Century), London, 1963.PP. 132-133;

للمزيد من التفاصيل عن سياسة حزب المحافظين الراديكالية انظر:

Coetzee, Frans, The Age of Disraeli, 1868-1881: The Rise of Tory Democracy, Journal: History: Reviews of New Books, Vol. 21, Issue 3, April 1993, P. 120.

(10) تعود القضية الايرلندية بجذورها التاريخية إلى القرن الثاني عشر الميلادي بعد سيطرة الانكليز على ايرلندا عام 1171 في عهد الملك هنري الثاني وتعمقت الهوة والخلافات بين الايرلنديين والانكليز تدريجيا لا سيما بعد ان أعلن هنري الثامن، ثاني ملوك ال تيودور، استقلال الكنيسة الانكليزية. وقد طالب الايرلنديون بالاستقلال وقاموا ببعض الانتفاضات والحركات الثورية ولعل من أهمها الانتفاضات التي حدثت في السنوات ما بين(1595-1603)، وكذلك الانتفاضات خلال الفترة(1641-1649)، وانتفاضة عام (1798). وفي 2 تموز 1800 صادق البرلمان البريطاني على إقرار مشروع قانون اتحاد البرلمان الايرلندي مع البرلمان البريطاني والذي أصبح ساري المفعول منذ اليوم الأول من كانون الثاني 1801 وتغير اثر ذلك اسم بريطانيا العظمى Great Britain الى" المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا United Kingdom of Great Britain and Ireland. الا ان الايرلنديون لم يعلنوا جميعهم الموافقة على الاتحاد واستمرت مطالبهم بالاستقلال والحصول على حقوقهم طوال العهد الفكتوري. للمزيد من التفاصيل عن القضية الايرلندية انظر:

Curtis, Edmund, A History of Ireland, Great Britain, 1922, PP.120-133.

(11) Macknight, Thomas, Political Progress in the nineteenth century, London, 1902, PP.77-78.

(12) للمزيد من التفاصيل عن المجاعة الايرلندية ونتائجها انظر:

Kelleher, Margaret , Hunger and history: Monuments to the Great Irish Famine, Journal: Textual Practice, Vol. 16, Issue 2, January 2002, PP. 249-276.

(13) عصبة مقاومة قوانين الحبوب Anti-Corn Law League: تأسست هذه العصبة عام (1839) في مدينة مانشستر البريطانية على يد مجموعة من المطالبين بإلغاء قوانين الحبوب، ومنهم ريتشارد كوبدن وجون برايت، وطالب اعضاء تلك العصبة بحرية التجارة وإلغاء الضرائب المفروضة على الحبوب المستوردة. وقد حصلت العصبة على الدعم الشعبي، وكانت للجهود التي بذلتها اثرا واضحا في الضغط على الحكومة وموافقتها على الغاء القوانين المذكورة في حزيران 1846. للمزيد من التفاصيل انظر:

Palmer, A.W, A Dictionary of modern History 1789-1945, Great Britain, Hazell Watson and Viney Ltd.,1962, P.30.

(14) Macknight, OP. Cit., PP.77-78.

(15) الربيعي، هناء شاكر، التطورات السياسية في ايرلندا 1789-1868، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000، ص 97.

(16) Cecil, Algernon, OP. Cit., P.118.

(17) وليم ايوارت غلادستون William Ewart Gladstone (1809-1898) : سياسي ورجل دولة بريطاني من زعماء الأحرار، ولد في مدينة ليفربول، وتولى العديد من المناصب السياسية ومنها وزارة الحرب والمستعمرات (كانون الأول1845- تموز1846)، ووزارة الخزانة (كانون الأول 1852 - شباط 1855) ، وأصبح رئيسا للوزراء أربعة مرات: (كانون الأول 1868 - شباط 1874) ، و(نيسان 1880 - حزيران 1885) ، و(شباط 1886 - تموز 1886)، و(اب 1892 - اذار 1894). وتوفى عام (1898). للمزيد من التفاصيل انظر:

Oxford Dictionary of National Biography , Vol.22, PP.383-408; The New Encyclopedia Britannica, Vol.8, PP.177-180.

(18) حاطوم، نور الدين، تاريخ الحركات القومية (يقظة القوميات الاوربية)، ج3، ط1، بيروت، 1969، ص 264.

(19) Morly, John, The life of William Earwt Gladstone, London, 1903, Vol. 2, PP. 265-268.

(20) Dalton, E., A., History of Ireland " From the earliest times to the present day, Vol. II (1782-1879), Dublin, P.256.

(21) Marriott, J. A. R., England since Waterloo, London, 1936, P. 391; Morly, OP.Cit., Vol. 2, P. 296.

(22) Maxwell, Constantia, A Short History of Ireland, New York, 1917, P. 123.

(23) The Oxford Companion to British History, edited by: John Cannon, Great Britain, 2002. P.792.

(24) Warner, George Townsend and (other), The new Groundwork of British History, Great Britain, 1951, P. 845.

(25) Warner, OP.Cit., PP. 845-846.

(26) Ibid., PP. 845-846.

(27) جون برايت John Bright (1811-1889): سياسي ورجل دولة بريطاني ولد في لانكشاير من عائلة ميسورة الحال اذ كان والده جاكوب برايت Jacob Bright يمتلك مصنعا للقطن . ونشط جون في العمل السياسي منذ بواكير شبابه وطالب بإلغاء قوانين الحبوب وانضم إلى عصبة مقاومة قوانين الحبوب، وفي عام (1843) أصبح عضوا في البرلمان وكان له دورا فعالا في مساندة مشروع الإصلاح البرلماني لعام (1867) ، وتولى بعدها منصب رئيس مجلس إدارة التجارة في عهد وزارة غلادستون الثانية(1880-1885). للمزيد من التفاصيل انظر:
The New Encyclopedia Britannica,Vol.4, PP.212-213.

(28) Warner, OP. Cit., PP. 846-847.

(29)Ibid., PP. 846-847.

(30)Ibid., PP. 846-847.

(31) Cook, Chris and Stevenson, John, the Longman Hand book of modern British History(1714-1995), London, 1996, P.96.

(32) Lawrtrt and Wishart, Britain's Labour Movement " A four lesson study syllabus", Great Britain, (N.D.), P.6.

(33) للمزيد من التفاصيل عن اثر الملكة فكتوريا في السياسة البريطانية انظر: الخيقاني، حيدر صبري شاكر، الملكة فكتوريا واثرها في السياسة البريطانية 1837-1901، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2009، ص ص 65-228.

(34) The New Encyclopedia Britannica, Vol. 20, P.109. Strachey, Lytton, Queen Victoria, London, 1951, P. 243.

(35) وليم لامب ملبورن William Lamb Melbourne (1779- 1848) : سياسي ورجل دولة بريطاني من الأحرار، دخل مجلس العموم منذ عام (1806)، وأصبح وزيرا لشؤون أيرلندة في المدة ما بين (نيسان 1827- حزيران 1828)، وشغل بعدها بعض المناصب المهمة اذ اصبح وزيرا للداخلية خلال المدة(تشرين الثاني 1830 - حزيران 1834)، ورئيسا للوزراء(تموز 1834- تشرين الثاني 1834) و(نيسان 1835 - آب 1841). فضلا عن ذلك فقد كان زعيما لحزب الأحرار في المدة ما بين(1834-1842). للمزيد من التفاصيل انظر:
Oxford Dictionary of National Biography , Vol.32, PP.279-285.

(36) Hardie, Frank, The political Influence of Queen Victoria 1861- 1901, London, 1963, P.143.

(37) جون رسل John Russell (1792 -1878): سياسي بريطاني من زعماء حزب الأحرار، تولى العديد من المناصب المهمة اذ تولى وزارة الداخلية في المدة مابين (1835 -1839) ، كما أصبح وزيرا للخارجية مرتين الأولى(كانون الأول1852 -

شباط 1853) والثانية (حزيران 1859 - تشرين الأول1865)، وأصبح رئيسا للوزراء مرتين أيضا الأولى في الفترة (حزيران 1846- شباط 1852) ومن ثم (تشرين الأول 1865 - حزيران 1866) . للمزيد من التفاصيل انظر:
Oxford Dictionary of National Biography, Vol.48, PP.295-306 ; Britannica, Vol.19, P.679.

(38) هنري جون تمبل بالمرستون Henry John Temple Palmerston(1784-1865): سياسي ورجل دولة بريطاني أصبح عضوا برلمانيا عن التوري عام (1807)، وأصبح من الأحرار عام(1830)، أصبح وزيرا للحرب خلال الفترة(1809- 1828) وتولى وزارة الخارجية ثلاث مرات: (1830-1834)، (1835-1841)، (1846-1851)، ووزيرا للداخلية(1852- 1855)، كما تولى رئاسة الوزراء مرتين: (1855- 1858)، (1859-1865).للمزيد من التفاصيل انظر:
Oxford Dictionary of National Biography,Vol.54, PP.55-67; The New Encyclopedia Britannica, Vol. 13, PP.935-938.

(39) شارل لويس نابليون(نابليون الثالث)Charles Louis Napoleon : ابن اخ الإمبراطور نابليون الأول(1769-1821/1804-1815). ولد في باريس عام (1808)، وتولى رئاسة الجمهورية في المدة الواقعة مابين (1848-1852)، وأصبح إمبراطورا لفرنسا في المدة مابين (1852-1870). هُزم أمام القوات البروسية في معركة سيدان ووقع في الأسر.للمزيد من التفاصيل انظر :
Guerard, Albert, Napoleon III(A great life in Brief),USA.,1955, PP.3-196.

(40) Ridley, Jasper, Lord Palmerston, London, 1971, PP. 397-398; Derry, OP.Cit., P.165.

(41) Hardie, OP.Cit., PP.163-164.

(42) للمزيد من التفاصيل عن العلاقة التوافقية بين الملكة فكتوريا ورؤساء وزرائها انظر:
Cecil, OP.Cit., PP. 9-187; Hardie, Frank, The political Influence of Queen Victoria 1861-1901, London, 1963, P. 31-177.

(43) Sitwell, Edith, Victoria of England, Great Britain, 1949, PP.304-307.

(44) Weech, W.N. , History of the world , Great Britain, 1964, P.781.

(45) Sydney, OP. Cit., P.12-13.

(46) Derry, OP. Cit., PP.107-108.

(47) Ilbert, Courtenay, Parliament(its History, constitution and practice, Great Britain, 1911, PP. 68-70.

(48) The Oxford Companion to British History P.792.

(49) Marriott. J. A. R., Modern England(1885-1945), Londo, 1963, P.13.

(50) للمزيد من التفاصيل عن حرب الافيون انظر: موسى، محمد العزب، حرب الافيون، ط1، القاهرة، 1868، ص ص 57-84.

(51) للمزيد من التفاصيل عن الثورة الهندية لعام 1857 انظر: غنيم، عادل حسن وعبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ الهند الحديث، ط1، القاهرة، 1980، ص ص 140-148.

(52) Clark, Henry W., A short History of the British Empire, London, 1935, PP.63-75.

(53) رنوفان، بيير، تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914، ترجمة جلال يحيى، ط1، القاهرة، 1968، ص 502.

(54) ارتفعت قيمة صادرات بريطانيا من البضائع القطنية خلال الفترة (1830-1870) من (19,000,000) باون الى (56,000,000) باون. كما شهدت بريطانيا خلال تلك الفترة زيادة كبيرة في إنتاج العديد من المواد الأولية وعلى سبيل المثال ازداد إنتاج الحديد من (750,000) طن إلى (6,000,000) طن، وإنتاج الفحم من (26,000,000) إلى (110,000,000) طن. انظر: هيز، كارلتون، تاريخ أوربا الحديث، ترجمة فاضل حسين، ط1، بغداد، 1987، ص ص 256-265.

(55) هيز، المصدر السابق، ص ص 256-265؛ وللمزيد من التفاصيل عن اثار الثورة الصناعية على بريطانيا انظر:
Yorke, Stan, The Industrial Revolution Explained: Steam, Sparks and Massive Wheels, Great Britain, 2005, PP. 12-123.

(56) ساعد استثمار رؤوس الاموال في مجال الصناعة، وبوجود الآلات ونظام المصانع، على نمو الثروة الرأسمالية البريطانية بشكل كبير جدا خلال القرن التاسع عشر، ورافق ذلك التطور زيادة واضحة في عدد السكان في بريطانيا فبينما كان عدد سكان انكلترا عام 1830 حوالي (14,000,000) ارتفع إلى (22,000,000) عام 1870 ومن ثم ازداد إلى (36,000,000) عام 1900 وقد رافق تلك الزيادة ازدياد في عدد سكان المدن مقارنة بعدد سكان الارياف نتيجة لهجرة اليد العاملة من الأرياف الى المدن من اجل العمل في المصانع. هيز، المصدر السابق، ص ص 277-280.

(57) هوبزباوم، اريك، عصر الثورة "اوروبا 1789-1848"، ترجمة فايز الصياغ، ط2، بيروت، 2008، ص 381.

(58) من اهم الأزمات الاقتصادية التي شهدتها بريطانيا في العهد الفكتوري هي التي حدثت في الفترات: 1845- 1848، 1857-1858، 1866-1867، وكذلك في السنوات: 1873، 1878، 1893. للمزيد من التفاصيل انظر:
Saul, S.B., Myth of the Great Depression 1873-96 (Study in Economic History, Great Britain, 1969, PP. 6-59.

(59) تمكنت بريطانيا بفضل الثورة الصناعية من ان تصبح من أغنى دول العالم وذات اكبر رأسمال متراكم في الخارج ولعل الإحصائيات حول ذلك تبين لنا مدى القوة الاقتصادية التي كانت تتمتع بها فعلى سبيل المثال نلاحظ ان ثروتها الداخلية ازدادت في الفترة ما بين(1865-1910) من (6,000,000,000) إلى (14,000,000,000) مليار كما أنها كانت تحتل المرتبة الأولى في الإقراض العالمي واكبر مصدر لرأس المال وفي عام 1913 بلغت استثماراتها الخارجية (3,760,000,000) جنيه إسترليني منها (1,825,000,000) جنيه إسترليني في المستعمرات البريطانية و(755,000,000) في الولايات المتحدة و(755,000,000) في أمريكا اللاتينية و(110,000,000) في روسيا، و(65,000,000) في اليابان، و(25,000,000) في الإمبراطورية العثمانية و(225,000,000) مستثمرة في دول أخرى. هيز، المصدر السابق، ص 294.

(60) هيز، المصدر السابق، ص ص 277-282، ص 294.

(61) Marriott, J.A.R., History of Europe (From 1815-1939), London, 1956, PP.141-143.

(62) Hill, C.P., British Economic and social History 1700-1975, Great Britain, 1980, PP.165-166.

(63) Soltau, Roger H., An Outline of European Economic development, London, 1941, PP. 213-214.

(64) حسن، علي جبر، الحركة الجارتية في بريطانيا (1838-1852)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006، ص 42.

(65) Warner,OP.Cit.,PP.786-787.

(66) بير، م.، تاريخ الاشتراكية البريطانية، ترجمة نبيل موسى علام، ط1، القاهرة، 1962 ،ص37.

(67) وليم لوفيت William Lovett (1800-1877) : سياسي بريطاني واحد زعماء الحركة الجارتية ولد في نيولين كورنوال Newlyn Cornwall وأسهم مع عدد من أصدقائه بتأسيس جمعية عمال لندن عام (1836)، انتخب عام (1839) سكرتيرا للرابطة الجارتية دعا إلى تحسين أوضاع العمال وتعليمهم وحث على التكافل بين العمال لمساعدة بعضهم البعض. للمزيد من التفاصيل انظر:
Oxford Dictionary of National Biography, Vol.34, PP. 539-540.

(68) توماس اتوود Thomas Attwood(1783-1856): مصرفي وداعية سياسي بريطاني من برمنغهام مارس طالب بتحسين اوضاع الطبقة العاملة وأسس الاتحاد السياسي في برمنغهامThe Birmingham Political Union عام 1830 الذي مارس نشاطه من خلاله للضغط على الحكومة من اجل توسيع حق المشاركة بالانتخابات العامة وهذا ما تحقق عام 1832، وانتخب عضوا في مجلس العموم البريطاني خلال الفترة(1832-1839). للمزيد من التفاصيل انظر:
The New Encyclopedia Britannica, Vol. I, P.637.

(69) فيرغوس اوكونورFeargus O'Conner (1794-1855) : زعيم جارتي أيرلندي وهو ابن السياسي القومي روجر اوكونور، أصبح عضو في مجلس العموم عن مقاطعة كورك في المدة(1835-1837)، وفي عام (1837) أصدر صحيفة راديكالية اطلق عليها اسم نورثرن ستار(Northern Star) دعا إلى تحقيق المطالب الجارتية واهتم بموضوع توزيع الأراضي الزراعية على المزارعين لاستغلالها بالزراعة.للمزيد من التفاصيل انظر:
Oxford Dictionary of National Biography, Vol.41, PP.461-464.

(70) بير، المصدر السابق،ص 5.

(71) بير، المصدر السابق، ص ص 20-21.

(72) Warner,OP.Cit.,PP.786-787.

(73) Boak, A.E.R. and (others), The Growth of Western Civilization, USA, F.S. Corfts and CO.,INC,1943, PP.600-601.

(74) جيمس برونتير اوبراين James Bronterre Obrien (1804-1864) : كاتب وصحفي ايرلندي يعد من ابرز زعماء الحركة الوثائقية، ولد قرب غرانارد Granard بمقاطعة لونجفورد Longford. وفي عام (1822) درس القانون في كلية ترينيتي في دبلن ، انتقل إلى لندن عام 1929 وعمل في المحاماة، وفي عام (1836) انضم إلى جمعية عمال لندن، ونشر العديد من المقالات في الصحف التي دعا فيها إلى تحسين أوضاع العمال وأصبح رئيسا لتحرير صحيفة بورمانس غارديان. دعا عام 1937مع رفيقه هثرنكتون إلى إلغاء رسم الطابع، واعتقل عام (1840) بتهمة التحريض على التمرد وبعد محاكمته حُكِمَ عليه بالسجن ثمانية عشر شهرا. للمزيد من التفاصيل انظر:
Oxford Dictionary of National Biography ,Vol.41,PP.364-365; Mac Cob, S. (ed.), The England Radical Tradition(1763-1914), London, Nicholas Kaye Ltd , 1952, P.126.

(75) بير، المصدر السابق، ص ص 24-25.

(76) بير، المصدر السابق، ص 56.

(77) MacCob,OP.Cit.,P126.

(78) بير، المصدر السابق، ص 57.

(79) Sitwell, Victoria of England…, P.151.

(80) فوستر، وليم ز.، موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية(1876-1914)، ترجمة عبد الحميد الصافي،ج2، ط1، بغداد، 1974، ص50.

(81) Sitwell, Victoria of England …, PP.154-155.

(82) Ivor Bulmer-Thomas, The Growth of the British Party system, London, 1925, PP.71-72.

(83) Woodham-Smith, Cecil, Queen Victoria (From her birth to the death of the prince consort), New York, 1973, PP.288-289.

(84) لويس فيليب Louis Philippe (1773-1850): ملك فرنسا خلال الفترة ما بين(1830- 1848) والده هو دوق اورليان الذي اعدم ابان أحداث الثورة الفرنسية،وغادر لويس فرنسا بعد اعدام والده وتنقل بين النمسا وسويسرا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام (1815)، وبعد سقوط حكم شارل العاشر عام (1830) تم اختياره ملكا على فرنسا، وسقط حكمه اثر ثورة (1848) في باريس ولجأ إلى بريطانيا وتوفى عام 1850. للمزيد من التفاصيل انظر:
A Dictionary of modern History 1789-1945, Edited by: A.W. Palmer, Great Britain, 1962, P.200.

(85) Woodham-Smith, OP.Cit., PP.288-289.

(86) فوستر، المصدر السابق، ص 50.

(87) Hovell, Mark, The Chartist movement, London, 1925,P.209; Willson, David Harris, A History of England, USA., 1972, PP. 614-615.

(88) Woodham-Smith, OP.Cit.,P.287.

(89) Boak, and (others), OP.Cit., P.601; Woodham-Smith, OP.Cit., P.287.

(90) Woodham-Smith,OP.Cit, PP.288-289.

(91) Edwards, T. Charles and Richardson, B., They Saw it happen, Oxford, 1962, P.250.

(92) Woodham-Smith, OP.Cit.,PP.289-290.

(93) Marriott, J.A.R., England since Waterloo, London, 1936, PP. 6-7.

(94) موروا، اندره، ادوارد السابع وعصره، ترجمة فؤاد الباشا، ط1، باريس،(د.ت.)، ص ص 434- 436.

(95) للمزيد من التفاصيل عن القضية المصرية انظر: رتشتين، تيودور، تاريخ المسالة المصرية 1875-1910، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران، ط1، القاهرة، 1936، ص ص 4-17؛ برج، محمد عبد الرحمن، قناة السويس أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة 1914الى سنة 1956، ط1، القاهرة، 1968، ص9.

(96) T. H. S., Escott, Social Transformations of the Victorian Age, London, 1897, P.67.

(97) Kautsky, Karl, The Social Revolution, translated by: A. M. and Wood Simons, Chicago, 1916, P. 112.

(98) Warner, OP. Cit., P. 773-775; Englander, David , Poverty and Poor Law Reform in Nineteenth-Century Britain, 1834-1914, Great Britain, 1998, PP. 12-34.

(99) Grosvenor, Peter C. , London Labour and the London Poor: A Selected Edition, and: Feeling for the Poor: Bourgeois Compassion, Social Action, and the Victorian Novel, Victorian Periodicals Review, Vol. 45, Number 1, Spring 2012, pp. 97-100.

(100) R.W. Cooke-Taylor, The Factory system and the factory acts, London, 1894, PP. 78-121; Warner, OP. Cit., P. 773-775.

(101) للمزيد من التفاصيل عن اراء ماركس حول ثورة البروليتاريا انظر:

Cola, G.D.H., A History of Socialist Thought " Socialist Thought The forerunners 1789-1850, London, 1953, PP. 265-267.

(102) جون ستيوارت مل John Stuart Mill (1806-1873): عالم اقتصاد وفيلسوف ومصلح اجتماعي بريطاني وهو الابن البكر للمؤرخ البريطاني، والاقتصادي والفيلسوف جيمس مل، كتب جوهان مل العديد من الكتب والابحاث في مجال الاقتصاد والفلسفة والسياسة. انتخب نائبا في البرلمان عن وستمنستر عام 1865 وكان له دورا فعالا في العديد من المناقشات التي كانت تجري عن القضايا الانسانية وحقوق المرأة والاصلاحات الاجتماعية والقضية الايرلندية. للمزيد من التفاصيل انظر:

Britton, Karl W., John Stuart Mill "Life and Philosophy", Great Britain , 1970, PP, 7-122.

(103) موروا، اندره، ادوارد السابع وعصره، ترجمة فؤاد الباشا، ط1، باريس،(د.ت.)، ص ص 474-475.

(104) ماركس، المصدر السابق، ج1، ص ص 340-342.

(105) ماركس، المصدر السابق، ج2، ص 141.

(106) للمزيد من التفاصيل عن الاوضاع الصحية العامة بالمدن الانكليزية في القرن التاسع عشر انظر:

Ferguson, T., Public health in Britain in the climate of the nineteenth century, Journal: Population Studies, Vol. 17, Issue 3, March 1964, PP., 213-224

(107) ماركس، المصدر السابق، ج2، ص 142.

(108) المصدر نفسه، ج2، ص 147.

(109) كنعان، بشارة، العالم الانكليزي، ج2، ط1، القاهرة، (دت.) ص ص 100-105.

(110) Windscheffel, Ruth Clayton, " Politics, Religion and Text: W.E. Gladstone and Spiritualism", Journal of Victorian Culture, Vol. 11, Number 1, Spring 2006 , Published by Edinburgh University Press, P.3.

قائمة المصادر

اولا: الكتب باللغة الانكليزية:

1- Boak, A.E.R. and (others), The Growth of Western Civilization, USA., F.S. Corfts and CO.,INC,1943.

2-Britton, Karl W., John Stuart Mill "Life and Philosophy", Great Britain , 1970.

3-Cecil, Algernon, Queen Victoria and her Prime Ministers, London, 1953.

4-Clark, Henry W., A short History of the British Empire, London, 1935.

5-Cola, G.D.H., A History of Socialist Thought " Socialist Thought The forerunners 1789-1850, London, 1953.

6-Cook, Chris and Stevenson, John, The Longman Hand book of modern British History(1714-1995), London, 1996.

7-Curtis, Edmund, A History of Ireland, Great Britain, 1922.

8-Dalton, E., A., History of Ireland " From the earliest times to the present day, Vol. II (1782-1879), Dublin.

9-Derry, John. W, Reaction and reform (England in the early Nineteenth Century), London, 1963.

10-Edwards, T. Charles and Richardson, B., They Saw it happen, Oxford, 1962.

11-Englander, David , Poverty and Poor Law Reform in Nineteenth-Century Britain 1834-1914, Great Britain, 1998.

12-Guerard, Albert, Napoleon III(A great life in Brief),USA., 1955.

13-Hardie, Frank, The political Influence of Queen Victoria 1861-1901, London, 1963.

14-Hill, C.P., British Economic and social History 1700-1975, Great Britain, 1980.

15-Hovell, Mark, The Chartist movement, London, 1925.

16-Ilbert, Courtenay, Parliament(its History, constitution and practice, Great Britain, 1911.

17-Ivor Bulmer-Thomas, The Growth of the British Party system, London, 1925.

18-Kautsky, Karl, The Social Revolution, translated by: A. M. and Wood Simons, Chicago, 1916.

19-Lawrtrt and Wishart, Britain's Labour Movement " A four lesson study syllabus", Great Britain, (N.D.).

20-Mac Cob, S. (ed.), The England Radical Tradition(1763-1914), London, Nicholas Kaye Ltd ., 1952.

21-Macknight, Thomas, Political Progress in the nineteenth century, London, 1902.

22-Morly, John, The life of William Earwt Gladstone, London, 1903.
23-Marriott, J.A.R., England since Waterloo, London, 1936.
24-Marriott, J.A.R., History of Europe (From 1815-1939), London, 1956.

25-Marriott. J. A. R., Modern England(1885-1945), Londo, 1963.

26-Maxwell, Constantia, A Short History of Ireland, New York, 1917.

27-Ridley, Jasper, Lord Palmerston, London, 1971.

28-R.W. Cooke-Taylor, The Factory system and the factory acts, London, 1894.

29-Saul, S.B., Myth of the Great Depression 1873-96 (Study in Economic History, Great Britain, 1969.

30-Sitwell, Edith, Victoria of England, London, The University Press Cambridge , 1949.

31-Soltau, Roger H., An Outline of European Economic development, London, 1941.

32-Strachey, Lytton, Queen Victoria, London, 1951.

33-Sydney, D., Bailey, British Parliamentary Democracy, USA., 1966.
34-T. H. S., Escott, Social Transformations of the Victorian Age, London, 1897.
35-Warner, George Townsend and (other), The new Groundwork of British History, Great Britain, 1951.

36-Weech, W.N., History of the world , Great Britain, 1964.

37-Willson, David Harris, A History of England, USA., 1972.

38-Woodham-Smith, Cecil, Queen Victoria (From her birth to the death of the prince consort), New York, 1973.

39-Yorke, Stan, The Industrial Revolution Explained: Steam, Sparks and Massive Wheels, Great Britain, 2005.

الابحاث المنشورة في المجلات الاكاديمية بالإنكليزية:

1-Coetzee, Frans, The Age of Disraeli, 1868-1881: The Rise of Tory Democracy, Journal: History: Reviews of New Books, Volume 21, Issue 3, April 1993.

2-Ferguson, T., Public health in Britain in the climate of the nineteenth century, Journal: Population Studies, Volume 17, Issue 3, March 1964.

3-Kelleher, Margaret , Hunger and history: Monuments to the Great Irish Famine, Journal: Textual Practice, Vol. 16, Issue 2, January 2002.

4-Windscheffel, Ruth Clayton, " Politics, Religion and Text: W.E. Gladstone and Spiritualism", Journal of Victorian Culture, Volume 11, Number 1,
Published by Edinburgh University Press, Spring 2006.

5-Grosvenor, Peter C. , London Labour and the London Poor: A Selected Edition, and: Feeling for the Poor: Bourgeois Compassion, Social Action, and the Victorian Novel, Victorian Periodicals Review, Volume 45, Number 1, Spring 2012.

الموسوعات والقواميس:

1-A Dictionary of modern History 1789-1945, Edited by: A.W. Palmer, Great Britain, 1962.

2-Oxford Dictionary of Matthew, Edited by: H.C.G. and Brian Harrison ,
National Biography (From the earliest times to the year2000) ,Great Britain, Volume: 22, 34, 41, 54, 2004.

3-The New survey of University knowledge Encyclopedia Britannica, USA., Inc William Benton, Volume: 7,19 ,1965.

4-The Oxford Companion to British History, Edited by: John Cannon, Great Britain, 2002.

5-Who's Who in Victoria Britain, Edited by: Roger Ellis, Great Britain, 1997.

الكتب العربية:

1- برج، محمد عبد الرحمن، قناة السويس أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها على العلاقات المصرية البريطانية من سنة 1914الى سنة 1956، ط1، القاهرة، 1968.

2- كنعان، بشارة، العالم الانكليزي، ج2، ط1، القاهرة، (دت.).

3- حاطوم، نور الدين، تاريخ الحركات القومية (يقظة القوميات الاوربية)، ج3، ط1، بيروت، 1969.

4- غنيم، عادل حسن وعبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ الهند الحديث، ط1، القاهرة، 1980.

5- موسى، محمد العزب، حرب الافيون، ط1، القاهرة، 1868.

الكتب المعربة:

1- بير، م.، تاريخ الاشتراكية البريطانية، ترجمة نبيل موسى علام، ط1، القاهرة، 1962.

2- رنوفان، بيير، تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914، ترجمة جلال يحيى، ط1، القاهرة، 1968.

3- فوستر، وليم ز.، موجز تاريخ الحركة النقابية العالمية(1876-1914)، ترجمة عبد الحميد الصافي،ج2، ط1، بغداد، 1974.

4- ماركس، كارل، رأس المال، ترجمة راشد البراوي، ط1، القاهرة، 1947، ج1، ج2.

5- موروا، اندره، ادوارد السابع وعصره، ترجمة فؤاد الباشا، ط1، باريس، (دت.).

6- هوبزباوم، اريك، عصر الثورة "اوروبا 1789-1848"، ترجمة فايز الصياغ، ط2، بيروت، 2008.

7- هيز، كارلتون، تاريخ أوربا الحديث، ترجمة فاضل حسين، ط1، بغداد، 1987.

الاطاريح والرسائل الجامعية:

1- البدري، سهيلة شندي عوان، وليم غلادستون والقضية الايرلندية 1868- 1894، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2005.

2- حسن، علي جبر، الحركة الجارتية في بريطانيا (1838-1852)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2006.

3- الخيقاني، حيدر صبري شاكر، الملكة فكتوريا واثرها في السياسة البريطانية 1837-1901، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2009.

4- الربيعي، هناء شاكر، التطورات السياسية في ايرلندا 1789-1868، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2000.